جامعة الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الهجرة غير الشرعية و تأثيرها على الأمن الأوروبي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الطالب: **عبد اللطيف عمار** تحت إشراف الأستاذة : **قادري مليكة**

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
أ.سعدي عبد المجيد	أستاذ مساعد أ	رئيس اللجنة
أ.قادري مليكة	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ.بلعيد سمية	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

عرف الإنسان الهجرة منذ القدم وهي حق من حقوقه، اقرها الإسلام و سجل التاريخ الإسلامي أسمى صور الهجرة، وهي هجرة النبي المصطفى سيدنا محمد "ص" من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة. والهجرة هي رغبة الأفراد و الجماعات في الظروف التي يعيشونها مهما كان اقتصادية ، اجتماعية، سياسية، ثقافية و غيرها و ذلك لغرض الحصول على حياة أفضل .

لكن مع حلول العقد الأخير من القرن العشرين، والتحولات التي عرفها المجتمع الدولي، جعلت العالم يواجه أنماطا جديدة من مصادر التهديد، كالجريمة المنظمة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية. وبالنظر إلى الهجرة غير الشرعية فهي لم تكن ظاهرة مجرمة لأنها ساهمت في إعادة اعمار الأرض، وكذا توفير اليد العاملة، لكنها أضحت من التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ ، كتهديد أمني يمس قيم الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة ، وعلى رأسها الأبعاد المجتمعية .و التي أكدتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، 2001 التي أضفت عليها بعدا جديدا من خلال ربطها بالأمن، و ذلك راجع للعديد من الآثار الناجمة عنها في عديد المجالات التي تؤرق الدول المستقبلة عامة، ودول الأوروبية بصفة خاصة .

تتعدد وسائل و طرق الهجرة غير الشرعية فيكون ذلك عن طريق البر البحر أو الجو و معظمها يتم عن طريق البحر فيمتطي المهاجرون قوارب الموت التي تفتقر إلى ادني شروط الأمن و السلامة، و الهجرة غير الشرعية ليس حكرا على الرجال فقط و إنما حتى النساء أيضا.

كل هذا دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى تركيز اهتمامها على الهجرة غير الشرعية و محاولة البحث عن الآليات والحلول الممكنة للحد من هاته الظاهرة التي أرقتها، وذلك من خلال التعاون و الاشتراك مع الدول التي تراها و تعتبرها شريكا مهما خاصة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية للمتوسط .

وعليه فالهجرة غير الشرعية تحظى بمكانة كبيرة بين الدول الأوروبية، و ذلك نظرا للآثار التي تنجر عنها باختلاف أنواعها.

أهمية الدراسة:

الأهمية العملية:

بما أن موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا في أوساط الدارسين في حقل العلاقات الدولية، وذلك لوضع آليات وسياسات لمجابهة هاته الظاهرة، سعيا للتقليل منها .

أما من الناحية العلمية :

نظرا للاهتمام الدولي بقضايا الهجرة، وزيادة تدفق المهاجرين هذا ما دفع بالدول للبحث عن السبل الكفيلة للتقليل من هاته الظاهرة.

أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية :

مسألة الهجرة غير الشرعية تثير عدة قضايا أهمها:

- أسباب مغادرة الأشخاص لبلدانهم وتعريض أنفسهم للأخطار .
- ربط الهجرة غير الشرعية بالبعد الأمني في العلاقات الدولية .
- كذلك الأسباب التي تؤدي بالمهاجرين غير الشرعيين للتوجه إلى أوروبا بالرغم من غلق الأبواب أمامهم وكذا الطرق الهمجية التي يعاملون بها عند وصولهم .

الأسباب الذاتية :

من أبرز الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع:

كون هذا الموضوع من اهتماماتي الشخصية ورغبتي في اكتشاف خبايا هذه الحاجة إلى السفر إلى الضفة الأخرى، وهي رغبة معظم الشباب الجزائري خاصة والعالم الثالث عامة.

إشكالية الدراسة :

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة اجتماعية تحولت إلى مسألة أمنية تشكل تهديد للدول والشعوب في نفس الوقت. كيف يمكن اعتبار أن الهجرة غير الشرعية تشكل خطرا على الأمن في أوروبا؟

وتتفرع الأسئلة التالية :

- ما مفهوم الهجرة غير الشرعية ؟
- أسبابها ودوافعها؟
- ما هي الاستراتيجيات والآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من طرف الاتحاد الأوروبي؟

الفرضيات:

كلما تدنى المستوى المعيشي في البلدان النامية كلما تزايدت نسبة الهجرة غير الشرعية .

كلما زادت نسبة الهجرة غير الشرعية أثرت على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.

منهجية البحث :

موضوع الدراسة حتم علينا استعمال العديد من المناهج والتي تمثلت فيما يلي:

المنهج الوصفي التحليلي :

الذي يسمح لنا بوصف الظاهرة، وتحليلها لمعرفة الأمن الأوروبي والهجرة غير الشرعية والتداخل بينهما.

المنهج التاريخي :

وذلك من خلال التطور التاريخي للأمن الأوروبي وفق فترات مختلفة .

المنهج الإحصائي :

وذلك من خلال إحصاء المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا والبطالة وتأثيراتها على الأمن الأوروبي.

أهداف الدراسة :

أهداف موضوعية :

- توعية الفئة الشبابية في مخاطر ونتائج الهجرة غير الشرعية .
- البحث عن الحلول التي قد تحد أو تقلل من تزايد الرغبة نحو الهجرة للإتحاد الأوروبي.

أهداف ذاتية:

- تبيين حالة المهاجرين غير الشرعيين عند وصولهم إلى دول المهجر.
- الوقوف على الأسباب المؤدية إلى الهجرة الشرعية.
- توضيح مدى مساهمة المهاجرين غير الشرعيين في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توظيفهم برواتب منخفضة (تعرضهم للاستغلال).

الإطار الزماني والمكاني:

من خلال دراستنا يمكن القول أننا قد تطرقنا إلى مراحل متعددة في إطار بحثنا،حيث أننا ركزنا على المرحلة الأكثر تحديدا في التهديدات التي مست أوروبا من جراء الهجرة غير الشرعية ، وكذا مختلف السياسات التي اتبعها الإتحاد الأوروبي للحد من هاته الظاهرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 إلى حد الآن.

أما الإطار المكاني فهو التركيز على الإتحاد الأوروبي باعتباره المنطقة الأكثر تعرضا للمهاجرين غير الشرعيين.

أدبيات الدراسة :

هناك العديد من الدراسات السابقة حول الهجرة غير الشرعية وقد ركزنا على الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع .

- كتاب عثمان الحسن محمد نور وياسر عرض الكريم مبارك والذي يحمل عنوان الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ونلاحظ ارتباط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة في دول المهجر.

- مقال ناجي عبد النور: الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي والذي درس فيه تأثيرات الهجرة غير الشرعية من منطقة المغرب العربي على الأمن في الدول الأصلية وصولا إلى دول المهجر.

- ختو فايزة : البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،1010 -2011، إذ عالجت الموضوع بتطرقها إلى الهجرة غير الشرعية بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني من خلال الوقوف على مسار برشلونة 1995 .

- قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، إذ عالج الموضوع بالتطرق إلى الأمن الأوروبي، وأبعاده ومرتكزا ته والتحديات التي يواجهها الأمن الأوروبي.

- بركان فايزة : آليات التصدي للهجرة غير الشرعي، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة باتنة، 2011-2012، حيث عالجت موضوع الهجرة غير الشرعية وكذا الآليات التي يجب القيام بها للتصدي لهذه الظاهرة.

صعوبات الدراسة :

- ضيق الوقت .
- المراجع قليلة خاصة في المكتبة وأغلب المراجع في الجامعات الأخرى لذا لجأت إلى المذكرات .
- عدم وجود آخر الإحصائيات بما يخص البطالة وأعداد المهاجرين غير الشرعيين لإدراجهم في موضوع البحث .

هيكلة الدراسة :

إعتمادا على المنهجية المتبعة ، وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى: مقدمة ،أربع فصول ،خاتمة وقائمة المراجع.

- الفصل الأول المعنون بالإطار النظري للهجرة غير الشرعية، والذي يحتوي على مبحثين وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب، المبحث الأول حاولنا فيه التطرق إلى ماهية الهجرة غير الشرعية.والمبحث الثاني والمعنون بالنظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية .

- الفصل الثاني و المعنون بماهية الأمن الأوروبي و الذي تناولنا فيه مبحثين المبحث الأول حاولنا فيه التطرق إلى مفهوم الأمن الأوروبي وتطوره التاريخي والمبحث الثاني مرتكزات الأمن الأوروبي.

- الفصل الثالث و المعنون انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي و يحتوي على مبحثين و تطرقنا هنا إلى إحصائيات و بيانات حول الهجرة غير الشرعية و كذا تأثيراتها و التهديدات التي مست الاتحاد الأوروبي من جراء التوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين.

- الفصل الرابع و المعنون الآليات الأوروبية لمواجهة تهديدات الهجرة غير الشرعية و يحتوي على مبحثين المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الآليات الأوروبية على المستوى الداخلي و المبحث الثاني الآليات الأوروبية على المستوى الخارجي.

الفصل الاول

الفصل الأول : الاطار النظري للهجرة غير الشرعية

تعتبر هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة قديمة، ساهمت في إعمار العديد من المناطق خاصة، أوروبا المتضررة من الحربين العالميتين الحرب الباردة وما أفرزته من تغيرات على الساحة الدولية ،و ذلك لبروز تهديدات جديدة ومن أبرزها الهجرة غير الشرعية ،حيث تغيرت نظرة الدول الأوروبية إليها مقارنة بأوقات سابقة حيث كان ينظر إليها على أنها عادية، بل يمكن القول هنا أن الدول الأوروبية كانت تشجعها وذلك بتوظيف المهاجرين في الصناعات الثقيلة ،لأنها كانت ترى في المهاجرين الشرعيين يقبلون بكل الأعمال الصعبة التي يرفض السكان الأصليين القيام بها .

تعتبر الهجرة غير الشرعية من بين المشاكل التي تتعاظم خطورتها كل يوم لذا وجب التعرف على حجم الظاهرة ، والعوامل المؤدية إليها.

الفصل الأول : الاطار النظري للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية :

إن موضوع الهجرة وما ينطوي عليه من عملية معقدة من الأسباب، والنتائج الاجتماعية ، السياسية، والاقتصادية، انتقلت إلى صدارة الاهتمامات الدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في السنوات الأخيرة من المسائل والقضايا الرئيسية التي تدعو للقلق نظرا لتفاقم أثارها والسلبيات الناجمة عنها، مما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة الأسباب الحقيقية وراءها وسبل معالجتها .

فإذا كان الله مبينا في قوله عز وجل : "قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها" [1] .الأسباب المؤدية للهجرة و ذلك بالتركيز على الاستبداد و الجور الموجه ضد الشعوب و بالتالي تصبح الهجرة الحل للخلاص من الاضطهاد، فهل يمكن أن نعتبر آن الهجرة اليوم هي الخلاص من التهديدات التي تعاني منها الشعوب خاصة في الدول الضعيفة ؟.

المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية : نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة، لذا لا بد من تعريفها كمصطلح عام ثم التدرج للوصول إلى الهجرة غير الشرعية .

أولا : التعريف اللغوي :

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أرض أخرى سعيا وراء الرزق[2] أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة والهجرة اسم من فعل هجر. يهجر. هجرا وهجرانا، نقول هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره.[3]

---

[1] – القرآن الكريم، سورة النساء: الآية 97 .

[2] – معجم الكافي ، **شركة المطبوعات للتوزيع والنشر** ، ط5،(بيروت)، ص 94، 1055

[3] – الفيرور أجادي، محمد الدين محمد بن يعقوب، "**القاموس المحيط**". (بيروت. دار الفكر. ج2 .دون سنة الطبع). ص 157.

الفصل الأول : الاطار النظري للهجرة غير الشرعية

أما في قاموس اللغة الانجليزية أكسفورد Oxford فتعرف الهجرة بأنها :

Immigration : is moving of people from one country to come to live in auther country [1].

و في قاموس اللغة الفرنسية لاروس LAROUSSE فالهجرة هي :

Immigrer venir dans un pays pour s'y fixé d'une manière temporaire ou définitive.[2]

ويعني القدوم إلى بلد من اجل الاستقرار فيه بصفة مؤقتة أو دائمة.

الهجرة اصطلاحا : نظرا لتباين الرؤى في مختلف الميادين المعرفية حول تعريف الهجرة :

فعلم اللغة يعرف الهجرة : "المهاجر من البلد وعنه أي خرج منه إلى بلد آخر".

ربط هذا التعريف في هذا المجال الهجرة بمسألة الحدود والانتقال من الحدود الجغرافية من بلد إلى آخر".[3]

كما يعرف لنا الكاتب **George. P** المهاجر بأنه : " الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة في بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها"

أما الهجرة من منظور المعيار القانوني فإننا نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدول التي يقيم بها[4]. هذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي في حين أنهما مختلفان.

---

[1]- Oxford Learneds ,**pocket Dictionnary** ,(england :University press,third Edition,2003),p214

[2]- **Petit larousse** ,(paris :librairie larousse ,1980,)p473

[3] – بارد رتيبة، "**الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 45**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (تخصص ،دبلوماسية و تعاون دولي،جامعة الجزائر–بن يوسف بن خدة ،2009/2008)، ص36.

[4] – سمير محمد عياد، "**الهجرة في المجال الأورو متوسطي، العوامل والسياسات**" ، (الملتقى الدولي:" الجزائر و الأمن في المتوسط" ،جامعة قسنطينة ،2008)،ص 226.

فمفهوم الأجنبي ذو أساس قانوني ضيق يعتمد على معيار الجنسية في حين أن مفهوم المهاجر أوسع. فالأجنبي هو الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها، واعتمادا على معيار الجنسية فان المهاجر الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبيا ولكن يبقى مهاجرا، وهكذا فانه ليس كل مهاجر أجنبي إذ تحصل على جنسية دولة الإقامة، كما أنه ليس كل أجنبي مهاجرا كما هو الحال بالنسبة للسائح مثلا أو المسافر في مهمة عمل .[1]

أما علم النفس فيعرف الهجرة على لسان **وليام ماكدوغل :** بأنها غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين، مثلها في ذلك مثل عزيزة التملك .[2]

تعريف الهجرة غير الشرعية : مصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين الهجرة : ولفظ " غير الشرعية " والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي للدولة، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن 20 وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينيات القرن الماضي .[3]

---

[1] – غالية بن زيد،" **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف السبعينيات**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(كلية العلوم الاتصال والإعلام، جامعة الجزائر، 2005)،ص 16.

[2] – فيصل دليلو وأخرون،" **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**"، (الجزائر: مخبر علم اجتماع والاتصال، 2003)، ص 33 .

[3] – Vaisse Mourice ,**" dictionnaire des relations internationeles au 20eme siecle"**, (Edition colui, Paris.2000).p 173 .

– الهجرة غير الشرعية على أنها تلك الطرق التي تتم بطرق غير قانونية ، نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر و أصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة.[1]

وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة ، تشمل على جنسيات دول ثلاث [2]:

– يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم دلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين أو تجار.

– وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية بتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

و في بحثنا عن ماهية الهجرة غير الشرعية وجدناها تتداخل مع مصطلحات أخرى منها :

الهجرة الدولية :International migration:يشمل هذا النوع من الهجرات الانتقال السكاني عبر حدود الدول ليس فقط المتجاورة بل ومن قارة إلى أخرى، وليست المسافة ذات اعتبار كبير .[3]

وهذا ما يحدث في الهجرة غير الشرعية حيث يقوم المهاجرون غير الشرعيون بالانتقال من بلد إلى أخر دون مراعاة المسافة.

الهجرة الداخلية: INTERNAL Migration: وهي التي تتم من منطقة إلى أخرى في دولة ما دون عبور الحدود السياسية الدولية.[1]

---

[1] - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك،" **الهجرة غير الشرعية"**، (واقع وأفاق قسنطينة، جامعة منتوري)،ص 220 .

[2] – ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 119 .

[3] – فتحي أبوعيالة، "**دراسات في جغرافيا السكان**"،(بيروت: دار النهضة العربية، 1978)، ص 267 .

هي هجرة داخلية لا يتم فيها عبور حدود الدولة.

الهجرة القسرية: Forced Migration : تتميز بكون حركة الانتقال السكاني حركة مفروضة من هيكل الدولة، أو أي قوة سياسية أو عسكرية، فالمهاجرون يعجزون عن اتخاذ قرار الهجرة برغبتهم، ويكونون غير قادرين حتى على اختيار الموقع الجديد .[2]

هنا الظروف القاهرة هي التي تدفع الأشخاص إلى الفرار للبحث عن الأمان.

هجرة الأدمغة : Brain Drain: يقصد بها نزوح حملة الشهادات الجامعية، كالأطباء، المهندسين، العلماء، المهندسين التكنولوجيين، الباحثين وكذا الاختصاصيين في علوم الاقتصاد، حقوق الإنسان، ويعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة غير المشروعة التي تجبر الأفراد على النزوح في المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر استقرارا وآمنا .[3]

النزوح :Déplacement هو إجبار شخص أو إكراهه على الفرار وترك منزله أو مكان إقامته المعتاد أو الأصلي، أو أنه أضطر إلى ذلك لتفادي أثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم، أو انتهاكات حقوق الإنسان، ولكنه لم يعبر حدود دولية، معترفا بها أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الأمن والسلامة والحماية، ربما بسبب بعد الحدود أو بسبب ما يكتنف رحلة المغادرة من أخطار ناجمة عن النزاع العسكري إلى الألغام أو إقامة أو إغلاق السلطات المحلية طرق المغادرة أو غيرها من المعوقات.[4]

---

[1] – أحمد علي إسماعيل، "**أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**"، ط 8 ، (القاهرة : دار الفجالة، 1997)، ص 95 .

[2] –السيد عبد المعطي السيد، "**علم اجتماع السكان**"، (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص321 .

[3] – علي عبد الرزاق جلبي، "**علم اجتماع السكان**"، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1984)، ص 293 .

[4] – خديجة بتفة، "**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، مذكرة متنوعة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية إستراتيجية، (جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2013/2014)، ص 32.

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه من منطقة إلى أخرى، على الرغم من تشابهها في عدم العبور لحدود دولة أخرى، تختلف عن الهجرة، لأنها لم تتم بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة، كما أنه يحدث فجأة أو دون سابق تخطيط ، والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية والعينية، أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير، وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله من مستلزمات أو ما لا يحمله فليس هناك مهدد لحياته .[1]

الإقامة غير الشرعية :Séjour illégal: الهجرة غير الشرعية عمل غير مشروع ، تمثل في التواجد على إقليم دولة أخرى غير الدولة الأصل التي ينتمي إليها من قام بفعل الدخول غير المشروع، وبالرغم من أنه تواجد غير مشروع إلا أن كيفية هذا التواجد تختلف الظروف المؤدية إليه، إذا كان انتقال الأفراد أو الجماعات بين الدول تتحكم فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يصبح على كل دولة من الدول تنظيم عملية انتقال الأفراد عبر إقليمها سواء من حيث الدخول، أو الخروج أو الإقامة على أراضيها.

الإقامة بصورة غير مشروعة تعني دخول بعض الأفراد إلى البلاد بصورة شرعية ولكن بعد مرور الوقت يصبحون مخالفين للقانون وتعد إقامتهم إقامة غير شرعية، و يفر هؤلاء من كفلائهم، ويعملون لدى عملاء آخرين، ورغم أن هذه الفئة قد دخلت البلاد وبصورة مشروعة، ولكن يعد عمل أفرادها مع غير كفلائهم مخالفا لقانون الهجرة، وتصبح إقامتهم غير مشروعة، وهناك فئة المكفولين الذين يعملون لدى مكفوليهم وقد انتهت مدة إقامتهم ولم تجدد، فتصبح إقامتهم غير شرعية أيضا .[2]

---

[1] – خديجة بتقة ، **المرجع نفسه** ، ص33.

[2] – عثمان الحسن، محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق**، ص 347 .

الفصل الأول : الاطار النظري للهجرة غير الشرعية

التهريب البشري :Le passage de clandestins: نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة، ذات الأعداد السكانية المتزايدة، وذات معدلات الفقر المرتفعة في الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية، ودول أمريكا الجنوبية .

ويعني التهريب البشري تدبير الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة أخرى ليست موطنا له، أي ليس حاملا لجنسيتها وليس بعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى .

وللتهريب البشري نشاط "مهني منظم" تقوم به عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة . [1]

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية باتت أهم الظواهر التي تؤرق المجتمع الدولي، والدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين، وكذلك الدول التي تستقبلهم، هذه الهجرة غير مرتبطة بالضرورة بعنصر الإجبار بل تكون أحيانا مرتبطة بالإرادة الحرة للأفراد [2]. وذلك للبحث عن عمل أفضل وعن أراضي للاسترزاق، أو هروبا من الاضطهاد بسبب العقيدة الدينية أو لاكتساب سياسة، وقد ظهرت الهجرة منذ القدم وذلك راجع للاحتياجات العديدة التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها وقد لقيت الهجرة غير الشرعية إلى بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا دورا مهما في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي

---

[1] – عثمان الحسن، محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك ، **المرجع نفسه** ،ص ص 18–19 .

[2] – عبد الرحمان أبو مالة،" **قضايا في اللجوء و الهجرة**"، ط1، (فلسطين :معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ،2008)، ص81.

في إعادة التعمير، انخفضت معدلات الهجرة في السبعينيات ثم عاودت الارتفاع في الثمانينات والتسعينات خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا السابقة.

إن مرحلة القرن التاسع عشر شهد موجات هجرات واسعة بين الشمال والجنوب، وذلك أن التطور الصناعي وفر وسائل الانتقال بطريقة مختلفة كليا كما كان الحال عليه في الماضي، بالإضافة إلى ذلك انتشرت بقوة فرق العمل الأوروبية، والتجارية والعسكرية والعلمية لاكتشاف المزيد من خصائص الشعوب في إفريقيا، وآسيا التي باتت هدفا استراتيجيا من أهداف الفعاليات المختلفة في أوروبا، ارتبطت الهجرة في هذه المرحلة ارتباطا وثيقا باكتشاف الأوروبيين للعالم الجديد وعمليات الاستيطان التي تقوم بها الدول الأوروبية لدول جنوب المتوسط وإفريقيا بحثا عن أسواق جديدة وموارد إنتاجية جديدة[1].

من القرن الواحد و العشرين إلى الآن برزت في هذه المرحلة و بكثرة النزاعات الاثنية في كل من كوسوفو، البوسنة ،الهرسك و التي دفعت بالعديد من الأفراد إلى الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي للهروب من الاضطهاد السياسي و الديني الذين يعانون منه في أوطانهم (أوروبا الشرقية) ،الأمر الذي ساهم في تزايد المهاجرين غير الشرعيين اللذين أصبحوا عالة على أوروبا ،و ذلك خاصة مع تزايد عدد المتسولين فيها ،إضافة إلى تزايد وفود المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية للمتوسط ،إضافة إلى كون المتغيرات الدولية قد أثرت في هذه الظاهرة ،فقد أطلق **بروتس مكنلي** مدير عام منظمة الهجرة الدولية على القرن 21 اسم قرن الهجرة ،فالعولمة جعلت الهجرة غير الشرعية أسرع و أسهل و أكثر ،و ذلك من خلال ثورة

[1] – أحمد عبد العزيز،" **الهجرة غير الشرعية** " ،الانتشار،الأشكال و الأساليب المتبعة، ط1 ،(الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010)،ص7 .

الاتصالات التي صورت المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لمعظم العائلات في غالبية الدول المتطورة ،و كذا ثورة الاتصالات التي سهلت عملية انتقال المهاجرين غير الشرعيين [1].

لكن الهجرة غير الشرعية لم تنتشر في الدول المتقدمة فقط وذلك بسبب بروزها في مناطق أخرى، وهي تتمثل في المناطق التي تعرف بحبوحة اقتصادية في العشرية الأخيرة و تتمثل في الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية و هي : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة قطر،سلطنة عمان و ليبيا أما الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين لهذه الدول هي :مص، السودان، اليمن، سوريا، لبنان، المغرب، الجزائر، الأردن، الصومال، و كذا أثيوبيا، وقد زاد توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى تلك الدول بعد اكتشاف البترول و البحبوحة الاقتصادية ، و المعيشية لدول الخليج خاصة و دول شبه الجزيرة العربية بصفة عامة[2].

المطلب الثاني: الطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية:

تتعدد الطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية ة تختلف وتتمثل في:

طرق التهريب البرية : و هي تتم خلالها الانتقال عبر وسائل النقل البرية، أو حتى على الأقدام، و يستخدم في ذلك المعابر الرئيسية التي تؤدي إلى أوروبا أو غيرها، من الدول التي تعد مناطق استقبال للمهاجرين الشرعيين ككندا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك من خلال الحديث عن معبر المكسيك الذي يعد من أهم المعابر التي تؤدي إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يبلغ طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك أطول حدود بين دولتين في العالم.والتي تقدر بحوالي 3169 كلم و تقيم الولايات المتحدة جدارا عازلا كما يحرس هذا الجدار العديد من حراس الحدود الأمريكيين بالإضافة إلى المتطوعين من الشعب

---

[1] – أحمد عبد العزيز ،**مرجع سابق**، ص 8.

[2] – عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ،"**الهجرة غير المشروعة و الجريمة** "،(الرياض :مركز الدراسات و البحوث ،2008)،ص 39.

الأمريكي الذين يضنون إن المهاجرين غير الشرعيين سوف يؤثرون على اقتصاد الوطن وكذا يزاحمونهم في مناصب العمل .[1]

تمتاز غالبية المناطق الحدودية بين البلدان بكونها وعرة دلك راجع لكثرة الجبال الصعبة وكدا تتمتع هده المناطق بارتفاع درجات الحرارة ، بالإضافة الى الجدار العازل .

طرق التهريب البحرية:نظرا الامتداد البحر الأبيض المتوسط الذي يجمع بين الضفتين الشمالية والجنوبية خاصة بذلك مناطق العبور المتمثلة في المغرب في المغرب العربي التي تعتبر منطقة عبور لدول ما وراء الصحراء كمنطقة عبور من خلال البحر المتوسط والمحيط الأطلسي للعبور إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية وعادة يكون ذلك من خلال التواطؤ مع عصابات البشر وبذلك تعد دول المغرب العربي والمتمثلة في: لبيا ، تونس ، الجزائر ، والمغرب من أهم المعابر للهجرة غير الشرعية إلى غالبية الدول الاوروبية ، وقد تزداد عدد المهاجرين غير الشرعيين [2].

إضافة إلى معبر المغرب العربي هناك معبر أخر وهو معبر مصر الذي يعتبر من بين أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين حيث تكون مصر منفذا إلى قبرص واليونان ومنها إلى دول الاتحاد الأوروبي وهي تستقبل الوافدين حتى من أوروبا الشرقية، و ذلك لأنهم يقومون بالذهاب الى مصر خاصة النساء وذلك بهدف الذهاب الزواج من المصريين الراغبين في السفر إلى أوروبا الغربية وذلك من خلال الاستعانة بعصابات المافيا وذلك من خلال الاستعانة بعصابات المافيا وذلك مقابل مبالغ مالية ضخمة كما تقوم

[1] – طارق عبد الحميد الشهاوي ، "**الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية** "،ط1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،2009)،ص47.

[2] – **المرجع نفسه** ،ص 45.

بعض هذه العصابات بتهريب البشر من مصر من خلال تزوير تأشيرات الدخول إلى دول أمريكا اللاتينية وبعدها الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . [1]

-أيضا تركيا التي عرفت كمنطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين من منطقتي الشرق الأوسط و كذا أوروبا الشرقية إلى بلدان غرب أوروبا ،و ذلك انه تستقبل العديد من المهاجرين غير الشرعيين من كل من شرق أوروبا، وكذا أسيا مثل :إيران، العراق، مالدوفيا،أفغانستان، باكستان ، رومانيا، أوكرانيا، جورجيا ، و بنغلاديش ، و ذلك من خلال دخول تركيا بطرق غير مشروعة و يبقون بعد انتهاء مدة الإقامة .

طرق التهريب الجوية: و تتم عن طريق التزوير في تأشيرات دخول الدول الأوروبية أو تقديم مستندات [2] مزورة للتمكن من الحصول بطرق غير شرعية على تأشيرة الدخول الأوروبية .

تعدد الأسباب المؤدية بالمهاجرين إلى ترك وطنهم و المغامرة بأنفسهم للوصول إلى الضفة الأخرى.

المطلب الثالث : أسباب الهجرة غير الشرعية :

هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الاقتصادية، والنفسية،والاجتماعية ، والسياسية.

الأسباب الاقتصادية:

يعد البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص للعمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديمغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو

[1] – عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك ،"**الهجرة غير المشروعة و الجريمة**" ،**مرجع سابق**،،ص 60.

[2] – **المرجع نفسه** ،ص 55.

السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، مما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين للبحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دولة أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسيوية، في ظل تنامي معدلات البطالة .[1]

وترتبط العوامل الاقتصادية إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والتحولات المجتمعية التي تمر بها معظم دول العالم النامي تحديدا، حيث تحمل تلك التحولات تزايد الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية وتصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق، لذا أصبحت الهجرة للعمل عملية ضرورية، وتجذب قطاعات واسعة من المواطنين وقد أكدت الدراسات العديدة في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أو يتأثر بتقلبات النظام الاقتصادي، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات أهمها : إلى أي مدى تتزايد معدلات الهجرة أو تناقص خلال فترات الكساد الاقتصادي ؟ وانتهت تلك الدراسات إلى أن الهجرة ترتفع معدلاتها ويزداد حجمها خلال فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي والعكس بالعكس .

ويفسر ذلك بأنه في فترات الازدهار الاقتصادي تتزايد مشروعات الأعمال وتحدث عمليات توسع صناعي، الأمر الذي يتطلب أعداد متزايدة في الأيدي العاملة الجديدة محليا.[2]

الأسباب الجغرافية و الديمغرافية :

إن للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات

[1] – إسماعيل محمد أحمد، "**الاستخدام الغربي للعمالة المصرية**"، (دراسة مقارنة : دار النهضة العربية، القاهرة)، ص 52.

[2] – السيد عبد المعطي السيد ،"**علم اجتماع السكان**"،(الإسكندرية : دار المعرفية الجماعية، 2000)، ص 339 .

الفصل الأول : الاطار النظري للهجرة غير الشرعية

البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان للهجرة .[1] وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية [2] ، وليست العوامل الطبيعية أقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيرا ينعكس سلبا على الحياة فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي فالكوارث الطبيعية تتسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان الانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر يتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار.[3]

الأسباب الديمغرافية :

وترتبط هذه العوامل للهجرة بالدوافع الاقتصادية في الدولة، حيث تعد الزيادة المطردة في عدد السكان في أهم الأسباب الدافعة للهجرة، وتمتاز بعض الدول بهذه الخاصية، وعلى رأسها مصر العربية، حيث توجد بها وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الاقتصادية، وهذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا، ويقلل في قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها وخاصة في الشباب القادر على العمل بما يجعل الفرصة أمام الشباب أكبر للسفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية، مع قلة عدد

---

[1] – ساعد رشيد، "**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص دراسات مغاربية، (جامعة محمد خيضر: بسكرة،2012/2011)، ص62 .

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 62 .

[3] – **المرجع نفسه** ، ص 63 .

السكان بها. وهذا ما يعرف باسم نظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول. [1]

الأسباب السياسية :

تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، الناجمة عن الحروب والصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية تعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح في المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي . أيضا بالإضافة إلى ذلك فهناك العوامل السياسية على المستوى المحلي الداخلي، ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف أو تنعدم فيها الحريات العامة (حرية الفكر، والتعبير عن الآراء)، حيث تدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمثقفين إلى ترك البلاد والبحث عن متنفس آخر للتعبير عن آرائهم.[2]

الأسباب السيكولوجية للهجرة :

العامل السيكولوجي مهم خاصة فيما يتعلق بشخصية الشباب على أن الشخصية هي طبعا إضافة للمكتسبات المختلفة، فالتغيير المستمر للمحيط الذي يعيش فيه الشباب من خلال عامل القلق والتوتر والفراغ، ونتيجة للنقص الفادح فيما يتعلق بمراكز الترفيه والتسلية إضافة إلى العوامل المؤثرة في الشباب منها ذلك

[1] – مرقس وفاء، "**أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية** "، رسالة ماجستير، كلية الأدب،(جامعة القاهرة: 1985)، ص 130.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 57 .

الصراع الداخلي الذي يعيشونه خاصة بعد لمسهم التناقض بين طموحاتهم وحاجتهم كلها أسباب تدعو للهجرة حتى وإن كانت فيها مجازفة. [1]

الأسباب الاجتماعية:

وتتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو جزئي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس .كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباط طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه.

يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنين أو خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة . وهكذا تصبح الأوضاع الاجتماعية إحدى الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب إلى الهجرة إلى البلدان الغنية ، مما يؤدي إلى

انتشار ظاهرة الهجرة ولو كانت في صورتها غير المشروعة [2]

وعليه يمكن القول بأنه يصعب تحديد سبب رئيسي من خلال الأسباب السالفة الذكر ذلك أن إحداها أو جميعها مما يمكنها أن تدفع الأفراد أو الجماعات للهجرة و التنقل السكاني من مكان لأخر و إن كانت عملية صعبة.

---

[1] – مرقس وفاء، **المرجع نفسه** ، ص 57 .

[2] – حمدي شعبان،" **الهجرة غير المشروعة الحاجة والضرورة الملحة**"، ط7 ، (مصر: مركز الإعلام الأمني) ، ص07 .

الفصل الأول : الاطار النظري للهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية هي التسلل إلى الدول والإقامة بطريقة غير شرعية ،دون موافقة الدول المستقبلة. وعرفها الإنسان قديما، لكنها عرفت تزايدا مقلقا في السنوات الأخيرة، فهناك عديد العوامل التي تدفع بالأشخاص إلى مغادرة بلدانهم والمغامرة بأرواحهم من أجل تحسين أوضاع حياتهم ،اذ تتعدد الطرق التي يسلكها المهاجرون عبر البر،الجو ، و البحر الذي اصبح الملاذ الاخير لهؤلاء المهاجرين.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية :

إن الهجرة غير الشرعية هي من أهم المواضيع في العشرية الأخيرة ،خاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، الذي بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد خطر التهديدات الأمنية الجديدة ،أولى الاهتمام الكبير لدراسة هاته الظواهر و تعددت الدراسات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول : مدرسة كوبنهاجن :

إن الأمن في فترة الحرب الباردة تم تناوله من زاوية الأثر الوطني (الأمن القومي للدولة)، وبالتالي الاهتمام بالقدرات العسكرية التي تملكها الدولة لمواجهة أي تهديد يترصدها .[1]

لكن فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت تهديدات أخرى، مما دفع الكثير من المهتمين إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن ومن أبرزهم، باري بوزان الذي نادى بتوسيع الأمن ليشمل قطاعات أخرى، سياسية، اقتصادية، بيئية، عسكرية، مجتمعية. [2] وعند النظر إلى القطاع المجتمعي نجد أنه يشرح فيه تعرض القيم الثقافية واللغوية والحضارية للخطر، وهذا ما ينطبق على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين حسب الدول المستقبلة يعتبرون تهديدا لقيم هذه الدول وخطرا على الهوية الوطنية.

---

[1] – جون بليس ستيف سميث، " **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** "،(ترجمة مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية، 2008)، ص 412.

[2] – **المرجع نفسه.**

الفصل الأول : الاطار النظري للهجرة غير الشرعية

ويرى **أول ويفر(Ole Weaver)** أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظاهرة العولمة و توسيع التمركز في أوروبا حول القوميات في أوروبا الشرقية، فان المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة فقد ارتبط خوف الأفراد بمواضع أخرى كالهجرة[1]. وبالتحديد الهجرة غير الشرعية .

أما بالنسبة للمسالة الأمنية، تعتبر مدرسة كوبنهاجن أن الأمن فعل خطابي وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط حتى تمت ترجمتها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات استعجاليه وأن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسالة أمنية متى ما أمننت من طرف فاعل ما، حكومة ،برلمان أو أي سلطة .[2]

كرد فعل من الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى في الفواعل الأمنية غير الدول كموضوع مرجعي .[3]

وفي هذا الصدد يعتقد النقديون أن الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية وذلك بسبب تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مراجعة التحديات التي أفرزتها مسارات الدولة المتسارعة إضافة إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة أو الغنية، هذه النفقات التي تؤدي حسب هذه المدرسة إلى خلق توترات اجتماعية جديدة ونمط إنتاجي غير متوازن، مما يؤدي إلى تنامي الصدمات داخل الدول والمجتمعات لذا تتحول الدولة في نظر النقديين إلى

---

[1] – قسوم سليم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية**" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الاستراتيجية والمستقبليات،(2011/2010) ، ص 118 .

[2] – قسوم سليم ،**المرجع نفسه** ، ص 121 .

[3] – منيرة بلعيد ،" **ديناميكيات الأمنية الجديدة في الاقليم المتوسطي**" ،(دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة في الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط، ملتقى قسنطينة ، 2008)، ص 101 .

وسيلة لحماية أمن الأفراد، والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة .وتم تحديد القطاعات التي تشملها دراسات السلام في كوبنهاغن كما يلي :.[1]

- القطاع العسكري :و يخص المستويين المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية للدول .
- القطاع السياسي :و يشير إلى الاستقرار التنظيمي للدول و الحكومات و التي تستمد منها شرعيتها.
- القطاع الاقتصادي : المتصل بالإنتاج والتجارة والتمويل .
- القطاع البيئي : يشير إلى الأنشطة البشرية وتأثيرها على المحيط الحيوي .
- القطاع الاجتماعي : ويشير إلى الهوية الجماعية للأمة وللأقلية .

وعليه مفهوم الأمن القومي : لم يعد قادرا على التفاعل مع هذا النوع الجديد من التهديدات وبناءا على هذه التحولات في سلسلة من المنشورات طور باري بوزان و أول ويفر مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المحدد داخل المعهد تحت إشراف باري بوزان = وهو ما يعرف بالأمن المجتمعي = باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في أوروبا في فترة الحرب الباردة أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر سنة 1995 حول التسييس التدريجي للأمن أو ما يعرف بنظريته الأمنية .[2]

إذن مدرسة كوبنهاغن ترى في الهجرة تهديد حقيقي لأمن الدول التي ينتقل إليها الأفراد وبالتالي فهي تهدد المواطنين الأصليين، هذه النظرية قائمة أساسا على فرضية وجود انسجام ووحدة ثقافية داخل مجتمعات الدولة

[1] –سيد أحمد قوجيلي ، "**البناء الإبيتيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية**"، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2010)، ص10 .

[2] – سيد أحمد قوجيلي ، **المرجع نفسه** .

الواحدة، وفي هذه الحالة فان المهاجر بصفة عامة وغير الشرعي على وجه التحديد يصطدم بثقافة المجتمع الذي هاجر إليه .[1]

المطلب الثاني : مدرسة باريس :

مع بداية التسعينات البناء السياسي للأمن كان الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكيل حقل أمني داخلي وأمننة الهجرة في أوروبا تعتبر من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي، والنظرية السياسية هؤلاء الباحثين قدموا أجندة تركز على مهنيوا الأمن،العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، ويعتبر الأمن المجتمعي في أبعاد الأثر البشري أو الإنساني،الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية الحركية المتنامية للأفراد، الإرهاب البيولوجي، والهجرات الدولية الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول، والمجتمعات والأفراد، بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط وبإسقاط هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة، فان المؤشر الديمغرافي يعتبر من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية في الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية من حيث عرفت نمو سريعا، وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة، فالخوف الأوروبي ينبع من الاحتلال في التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك

[1] – سيد أحمد قوجيلي، **المرجع نفسه** ، ص 10 .

الدول .[1] فبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظى باهتمام يذكر في الماضي كالدرك، الجمارك، حراس الحدود وموظفي الهجرة، أصبحوا الآن في الحقل الأمني لأن قدراتهم الإنتاجية تبدو مناسبة لتحقيق التحديات والتهديدات المعاصرة .

ففي عالم يهدده الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاضطهاد والشغب السياسي، الهجرة غير الشرعية، قدرة وكفاءة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عملي لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة، بالنسبة لمدرسة باريس هذه القضايا والمشكلات الأمنية تتراءى للباحث بوصفها أسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات في ضوء البرنامج البحثي الملائم.[2]

غير أن الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الأمنية. هذه المهن تشمل الشرطة الحضارية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب، الجمارك، مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس تكنولوجيا المعلومات، نظم مراقبة المسافات الطويلة، إضافة إلى مهن أخرى، كلها كما يؤكد دييغو، تتقاسم المنطق أو الخبرة والممارسة ذاتها وتتلاقى مع وظيفة واحدة تحت عنوان "الأمن" أي أنها كلها تتعلق بالأمن أو تغيير وظيفة أمنية .[3]

---

[1] – رقية العاقل، "**الهجرة والأمن في غرب المتوسط**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ،2008)، ص ص 10.12.

[2] – ختو فايزة ،" **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار غير العلاقات الأورو مغاربية 1995 /2010**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، العلاقات الدولية : تخصص الدراسات الامنية ، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010)، ص 58 .

[3] – **المرجع نفسه** ،ص 59.

وكما يرى Juf Husmans : فان ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا.[1]

أي أن الظاهرة تؤدي إلى احترام الأمن الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع، فان تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية .

المطلب الثالث : مدرسة التبعية :

إن تطور الرأسمالية ودول محيطة مختلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز. هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المركز والمحيط ،ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين .

هذه الرؤية خصت الهجرة في بعدها الاقتصادي أما عن البعد الاجتماعي ،فيرى باري بوزان أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك غير مسألة الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة ،إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للآخر الاجتماعي لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية.[2]

---

[1] – رقية العاقل، **مرجع سابق**، ص 12 .

[2] – عبد النور بن عنتر،" **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ": أوروبا و الحلف الأطلسي ،(الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005)، ص 30 .

ويرجع أصحاب النظرية البنيوية هذه الظاهرة إلى أهمية الدول الغنية على الدول الفقيرة حيث يرى "جون غالتونغ" أن العالم ينقسم إلى أمم المحيط وأمم المركز وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات امبريالية بنيوية ، حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثراءات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا .[1]

فالدول الأوروبية تنطوي على قيم واتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعات، وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدولة في مد الجسور بينها وبين دول المغرب العربي التابعة لها، والقابلة لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءا بطرق إعداد الطعام والملبس وانتهاء بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته وأكثر مثال على ذلك ما نعايشه اليوم من خلال النظام التربوي والإعلامي الذي استطاعت الدول الغربية من خلاله دمج دول العالم الثالث، وهو ما نراه متجسد في نظام L.M.D .[2]

فالهجرة من الجنوب إلى الشمال والكيفية الخاصة المتميزة بها تشكل خطرا على أمن دول المركز إذ تهدد هويتها الحضارية مسار التعاون الحضاري فهو في نظرة أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام. نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، والتنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام، إضافة إلى الجوار الجغرافي، ويقول الكاتب فإذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل .[3]

---

[1] – ختو فايزة ، **مرجع سابق**، ص63 .

[2] – **المرجع نفسه** ، ص65.

[3] – **المرجع نفسه** ، ص64 .

اهتم الدراسون في العلاقات الدولية بدراسة الظواهر التي افرزتها نهاية الحرب الباردة ، وبالاخص الهجرة غير الشرعية . اذ تعددت النظريات المفسرة لها ، منها من درسها و ربطها بالامن الانساني و منها من درسها من جانبها الاقتصادي و ربطها بحاجة الانسان لتوفير متطلبات الحياة و هذا ما يجعلهم يبحثون عن ظروف حياة في اماكن اخرى .

الفصل الثاني

إن التعرض لمفهوم الأمن الأوروبي يفرض علينا التطرق لمفهوم الأمن الذي يعتبر من أهم المفاهيم و الظواهر التي حظيت باهتمام واسع على مر التاريخ ،و قد ربط هذا المفهوم بأمن الدولة التي تحققه عن طريق القوة العسكرية ،لكن مع التحولات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور تهديدات معاصرة تهدد الأمن بصفة عامة و الأمن الأوروبي بصفة خاصة والتي منها الهجرة غير الشرعية .و قد عرف الأمن بدوره العديد من التحولات في مختلف أبعاده،مستوياته ،مجالاته .

الفصل الثاني: ماهية الأمن الأوروبي

المبحث الأول : مفهوم الأمن الأوروبي.

إن التعرض لمفهوم الأمن الأوروبي يفرض علينا التطرق لمفهوم الأمن الذي يعتبر من أهم المفاهيم و الظواهر التي حظيت باهتمام واسع على مر التاريخ ،و قد ربط هذا المفهوم بأمن الدولة التي تحققه عن طريق القوة العسكرية ،لكن مع التحولات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور تهديدات معاصرة تهدد الأمن بصفة عامة و الأمن الأوروبي بصفة خاصة والتي منها الهجرة غير الشرعية .

و قد عرف الأمن بدوره العديد من التحولات في مختلف أبعاده ،مستوياته ،مجالاته .

المطلب الأول : تعريف الأمن الأوروبي.

إن التعرض لمفهوم الأمن الأوروبي يستوجب التطرق لمفهوم الأمن الذي يعتبر من الظواهر التي أعطيت لها أهمية كبيرة في الوسط الأكاديمي إذ يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر تداولا من حيث كونه وثيق الارتباط بحياة ومصير الأفراد.

تعريف الأمن :

الأمن في الدلالة اللغوية: يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى الذي يمكن إيجازه فيما يلي: [1]

عدم الخيانة : فالأمن والأمانة و المنة نقيض الخوف ، ولذا يقال أمن فلان يأمن أمنا ، وأمنا إذا لم يخف، وقد أمنته هذا أخفته ، ورجل أمنته , أي يأمن من كل واحد, وقيل يأمنه الناس ولا يخافون عائلته .

الطمأنينة : فالرجل الآمن هو من يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد وأمن البلد هو من يطمئن به أهله .

الثقة : فمؤتمن القوم هو الذي يثقون فيه ويتخذونه أمينا حافظ.

[1] –خديجة بتقة ، **مرجع سابق**، ص12.

ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعها إلى أصل واحد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد عادته الألف والميم والنون والذي دأب عليه أهل اللغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف او كما ذكر الأصفهاني :" أهل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف."

عرف باري بوزان :BurryBuzan 1988 :الأمن بأنه "لا يمكن للإفراد والمجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ، الأمن هو العمل من التحرر من التهديد ، وفي السياق الدولي فإن الأمن هوقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية، يضيف بوازن قائلا : "أساس الأمن هو البقاء " لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود [1].

ــ ربط هذا التعريف تحقيق الأمن بحرمان الآخرين منه وأن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على بقاءها هو أهم شرط لتحقيق الأمن دون ذكر أبعادها ومستوياته.

ــ نجد كذلك الأستاذ :Arnold welfers الذي سار في نفس الاتجاه ولكن مع بعض التفسير لقضية غياب الخوف حيث يؤكد " الأمن " هو غياب التهديدضد القيم المكتسبة هذا في جانبه الموضوعي .أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي في هذه القيم.[2]

ــ وقد أكد Robert Mc'manamar:وزير الدفاع الأمريكي السابق وأحد مفكري الاستراتيجيا في كتابة : جوهر الأمن إن هذا الأخير يعني التطور و التنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية في ظل

[1] – عبد الحق زغدار،" **إشكالية الأمن في المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب المتوسط**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة . فرع : العلاقات الدولية. (جامعة الحاج لخضر: باتنة ، 2008) ، ص 31.

[2]-Dario battistella, **"théories des relations internationales"**, (paris :presses de la fondation international 2003) ,P 432.

حماية مضمونة و أضاف الأمن الحقيقي للدولة ينبع في مفردها العميق للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها ، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل .[1]

وقد أشترك كل من Henry kissinger ودائرة المعارف البريطانية في كيفية تحديد مفهوم الأمن، حيث يؤكد Kissinger أن "الأمن " هو أي تصرف يسعى من خلاله المجتمع إلى حفظ حقه في البقاء ، ما تدعمه دائرة المعارف البريطانية يكون الأمن الحالي للائحة في خطر القهر على يد قوة أجنبية".[2]

ومنه فالأمن أصبح يشمل تهديدات اقتصادية،بيئية، ثقافية مجتمعية، سياسية وعسكرية .

ـــ ونظرا للتوسع الذي عرفه الأمن أنعكس ذلك على توسع أبعاده والتي تمثلث في :[3]

ـــ البعد السياسي : وهو الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي .

ـــ البعد الاقتصادي : يرمي إلى توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي الاكتفاء الغذائي ، وتوفير حاجات الشعوب الاقتصادية .

ـــ البعد المعنوي والأيديولوجي : الذي يؤمن المعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم .

ـــ البعد الاجتماعي: من خلال توفير أمن المواطنين ما يزيد من الشعور بالانتماء والولاء .

إن مفهوم الأمن مصطلح مرن ومواكب لمختلف أوضاع وحالات العلاقات الدولية وتطورات المجتمع الدولي ، حيث أضحت المشاكل الاجتماعية ،والاقتصادية الإنسانية التي يعاني منها المجتمع الدولي تشكل تهديدا بارزا للسلم و الاستقرار الدولي مما جعل مفهوم الأمن لا يقتصر على العلاقات أو الجانب العسكري بل

---

[1] – عبد الحق زغدار،**مرجع سابق**،ص 32 .

[2] – د.زكريا حسيني،"**الأمن القومي**"،يوم 2015/04/04 على الساعة :21.22 على الموقع:
www.politics:ar.com/.ar/index.php/permalink/3056.html

[3]– نسيمة طويل ، " **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسة تخصص علاقات دولية ،(جامعة الحاج لخضر : باتنة ، 2009)، ص 44 ــ 45 .

امتد ليشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي الإنساني ،فقد جاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 1974 التأكيد على ضرورة تقليص التفاوت الاقتصادي المتزايد الذي يعتبر كأحد عوامل تصعيد التوتر الدولي.[1]

ــ أنعكس توسع أبعاد الأمن على مستوياته وعلى هذا الأساس ظهرت عدة مستويات .

1ــ المستوى الوطني : يتمحور على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة ، فعلى المستوى الداخلي فالأمن هو الحفاظ على البنية الداخلية للدولة في الأخطار أو التهديدات الخارجية ويرتكزان في مستواه الوطني حول ركيزتين هما : [2]

أولا: توفير الدولة لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم .

ثانيا: يركز حول مدى قدرته في التحكم في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية وذلك من خلال فرضها لاحترام القوانين والقواعد الوضعية.

المستوى الإقليمي : وهو مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة ، تشغلها مجموعة في الدول المتجانسة ، تعمل على دفع التهديد الخارجي بما يكفل لها الأمن ، وذلك عبر صياغة تدابير معينة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف بدءا بالدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية ومرورا بالقبول والوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة التهديدات .[3]

---

[1] –علي شفيق على العمر ،" **العلاقات الدولية في العصر الحديث**" ، (المغرب دار نشر المعرفة : 1990) . ص 225 .

[2] –أبو كشك غازي ،"**سياسة الأمن القومي**" ، يوم : 2015/04/04على الساعة :21:41
علىالموقع:http:/www.Aljazeeratalk.net/form/ardives/index.php/t–148098

[3]–سليمان عبد الله الحربي ، " **مفهوم الأمن ، مستوياته وضعية وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر** " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،(2008)، صص 10 ــ11.

المستوى الدولي : و المقصود بنظام "الأمن الجماعي هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه في خلال تنفيذ إجراءات و تدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة ، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم ، فنظام الأمن الدولي ليس معناه ،أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول ، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي ، و يتخلص في فكرة العمل في أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين.[1]

المستوى الفردي: وذلك لأن تحقيق أمن الفرد أصبح ضرورة وواجب على الدول .

مفهوم الأمن الأوروبي :

يقترن مفهوم الأمن الأوربي بالمساعي الأوروبية من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي و أمني بين شعوب ودول منطقة البحر الأبيض المتوسط و يتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموما بالتعقيد . حيث أن المتفحص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يعمل على:[2]

ــ الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا لاسيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون.

ــ محاربة الإرهاب ، لاسيما أن أوروبا عانت وتعاني من نشاطات إرهابية ، مثل تفجيرات مدريد و لندن.

ــ نزع أسلحة الدمار الشامل خاصة أن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين .

نشر المبادئ والقيم الأوروبية، لاسيما ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان

ــ حل إشكالية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن فوق البحر الأبيض المتوسط

---

[1]–زايد عبيد الله مصباح ،" **السياسة الدولية النظرية الممارسة** "،(ليبيا : دار الوراء ، 2002)،صص 2003–2004.

[2]– بارد رتيبة، **مرجع سابق**،ص 41 .

ــ تفعيل سياسة الجوارح مع الدول العربية المتوسطية تشكل خاص والدول العربية بشكل عام.[1]

استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية .

ــ شمولية المفهوم الأوروبي للأمن حيث انه يمتد ليشمل الأمن السياسي والاقتصادي، والمالي والاجتماعي والثقافي .

إن مفهوم الاتحاد الأوروبي للأمن محدد يأخذ في الحساب تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة وثورة المعلومات وغيرها من التطورات العلمية ، ويعتبر إلى حد كبير مفهوما إجرائيا يعكس وجود إستراتيجية قابلة للتطبيق والهدف منها تجسيد التالي:[2]

1ــ تأسيس المنطقة الأوروبية للتحرير والأمن والعدالة المتماشية مع برنامج تامبري لعام 1999 المتعلق بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي ، ومحاربة الجريمة المنظمة .

2ــ حق المواطن الأوروبي في الحماية من الكوارث الطبيعية وتقديم الخدمات العامة.

3ــ دعم المبادرات التي تقرب المواطن الأوروبي .

ــ التطور التاريخي للأمن الأوروبي :

الأمن الأوروبي قبل الحرب الباردة :

لقد كانت البدايات الأولى لتبلور الأمن الأوروبي مع الاتحاد السوفياتي الذي سعى بكل طاقته إلى إقامة نظام أخر أوروبي في خلال النداءات المتعددة التي وجهها الاتحاد السوفياتي الى غرب أوروبا من خلال:

---

[1]–بارد رتيبة ،**مرجع سابق**،ص 43 .

[2]– **المرجع نفسه**، ص 47.

مختلف المنظمات الدولية ، لتصبح بذلك فكرة الأمن الأوروبي مسيطرة على الدبلوماسية السوفياتية أو بصفة أدق أصبحت إحدى الأعمدة الثابتة للسياسة الخارجية السوفياتية وتمسك الاتحاد السوفياتي بفكرة الأمن الأوروبي يوضح إصداره على تسوية المشاكل والمسائل الأوروبية العالقة.[1]

وذلك راجع إلى أن الاتحاد السوفياتي يسعى إلى عدم توغل الرأسمالية في أوروبا

في أوروبا وذلك من خلال تحصين أوروبا ككل وضمنها إلى المظلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي .

يجب ذكر أن فكرة الأمن الأوروبي عرفت العديد من التطورات الهامة حيث اعتبرت في الأساس وليدة عصبة الأمم التي كان هدفها هو إقرار السلام وكان الرئيس التشيكوسلوفاكي بينس ادواردأول من دعا إلى "إقامة نظام أوروبي " وكان الهدف من ذلك هو احتواء الخطر الألماني وقد لقى هذا القرار تأييد خاص من قبل فرنسا التي كانت يأمل في إقامة نظام أمن جماعي لفض النزاعات القائمة من جميع الدول الأوروبية بطريقة سليمة ، حيث كانت فرنسا تسعى جاهدة إلى الاستقلال الأوروبي عن المظلة الأمريكية ، لكن هذا الاقتراح لم ينجح بسبب الظروف السائدة آنذاك ،و التي تميزت بالاتفاقات الثنائية و الأحلاف بين الدول الأوروبية ، وبهذا انتهت فكرة الأمن الأوروبي الجماعي وكذا عصبة الأمم وذلك بقيام الحرب العالمية الثانية.[2]

انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا النازية من طرف الحلفاء ، وفي هذه الفترة نزل التحالف الموجه ضد دول المحور وبدأ الخلاف بين الاتحاد السوفياتي الشيوعي والولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية فبعدما تأكد المعسكر الغربي من النفوذ السوفياتي في اروبا الشرقية نشطت الدبلوماسية الأمريكية لمنع التدفق

---

[1]– نبيه الأصفهاني ، "**الأمن الأوروبي والمعاهدة السوفياتية الألمانية**"،"مجلة السياسة الدولية " ،العدد 63 ، (القاهرة :مؤسسة الأهرام ، 1971) ،ص86

[2]–بارد رتيبة، **مرجع سابق** ، ص 78

الشيوعي الى مناطق أخرى ، فبدأت المبادرة الهجومية بإعلان مبدأ أترومان " ومشروع مارشال " وهذا لصد المد الشيوعي.[1]

مبدأ توازن القوى والأمن الأوروبي :

في إطار الحرب الباردة سعت اروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية منفصلة عن جزئها الشرقي ، وظهر هذا الانقسام بين الكتلتين الشرقية والغربية جليا في 04 أفريل 1949عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية ربط الجزء الغربي من القارة الأوروبية بها وبذلك أصبح الانقسام الفاصل بين الكتلتين هو خط أيديولوجي لا يلتزم بالحدود الجغرافية وكان هذا الفاصل يمر بقلب ألمانيا والمتمثل في : " الستار الحديدي"و قد نتج عن هذا الانقسام الإيديولوجي عدة عوامل دولية أصبحت تتحكم في السياسة العالمية أهمها مبدأ توازن القرى بين شرق أوروبا وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دعم أوروبا بهدف منع توغل الشيوعية وبذلك تم تشكيل حلف عسكري يتمثل في حلف شمال الأطلس والذي يشمل (14) أربعة عشر دولة أوروبية إضافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.[2]

هكذا تحولت فكرة الأمن الأوروبي بعد حلول الخطر الشيوعي محل الخطر النازي الألماني، هذا ما دفع إلى ضرورة قيام نظام أوروبي لاحتواء ألمانيا داخل حدودها من خلال ضرورة إيجاد توازن بين الكتلتين من حيث القوة العسكرية بعد أن ضمنت كل واحدة منها شطر في ألمانيا ، وفي نفسه الوقت تميز الوضع

مبدأ الرومان : جاء سنة 1947 موجه لمساعدة تركيا واليونان لمنع انتشار الشيوعية فيها .

مشروع مارشال : وضع في 5 جوان 1947 قدمه وزير الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية جورج مارشال من خلال منح مساعدات مالية قدرها 12 مليار دولار وذلك في اجل إعادة أعمار أوروبا ,

[1] – رداف طارق ، "**الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف شمال أطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة .فرع العلاقات الدولية والعولمة ،(قسنطينة:جامعة متنوري ، 2005/2004)ص37.

الستار الحديدي : أطلقه ويلسون شرشرل ردا على التوسع الشيوعي في أوروبا .

[2] – رداف طارق ،**المرجعنفسه**، ص42.

الاستراتيجي بين الكتلتين خلال مراحل الحرب الباردة بالمد والجزر ، بين التوازن والاحتلال فبعد احتكار القنبلة النووية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية السوفيات من إجراء تجربة نووية ناجحة تتم 1949 باحتلالها للقنبلة الهيدروجينية وهذا ما أدى بالطرفين إلى السباق نحو التسلح لعدم وجود ثقة واتصال بينها "مأزق السجين"*

وهذا ما كان بعد اخطر تهديدا على الأمن الأوروبي باعتبار إن أوروبا كانت دائما مسرحا للحروب التي لم تكن تجني منهما سوى الدمار.[11]

الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة :

جاءت معاهدة ماستريخت 1992 المكونة للاتحاد الأوروبي لتطرح مفهوم جديد للأمن الأوروبي، بالإضافة إلى التطورات والتحولات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة بانهيار الكتلة الشرقية وظهور تهديدات جديدة كل هذه الظروف ساعدت في إعادة صياغة مفهوم الأمن ليتوافق والواقع الدولي حيث أصبحت أوروبا تطمح لتكوين سياسة أمنية أوروبية موحدة عكس فترة الحرب الباردة حيث يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال وضع سياسة أمنية مشتركة إلى صياغة القيم المشتركة والمصالح الأساسية لوحداته وهذا من خلال الجهود المبذولة في إطار جماعي.[2]

---

*مأزق السجين: يدخل في إطار نظرية اللعبة، ومعناها أن يوضع كل سجين في غرفة منفصلة عن الأخر، أن التزام كلاهما الصمت نجا كلاهما ، أما إذا احدهما التزم الصمت ــوتحدث الأخر فينجو الصامت و يسجن المتحدث.أما إذا تحدث كلاهما فكلاهما يسجنان ،

ــ حلف وارسو: انشأ سنة 1955 يضم الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية ماعدا يوغسلافيا وهو رد على الأخلاق الغربية وتسليح ألمانيا الغربية و انضمامها إلى حلف الناتو,

[1]– رداف طارق، **مرجع سابق** ، ص42

[2]- **المرجع نفسه ، ص 42 .**

الفصل الثاني: ماهية الأمن الأوروبي

في ظل المتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ، أصبحت أوروبا أكثر توقعا للبحث عن قدرات دفاعية تؤكد بها ذاتها و ذلك بما ينسجم مع واقعها كقوة اقتصادية على الرغم من ذلك لا يبدو أن الأوروبيين راغبين في الابتعاد عن كونهم قوة ناعمة بالدرجة الأولى .

المطلب الثاني :آليات الأمن الأوروبي

في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة هذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي الى تبني العديد من الآليات للدفاع عن أمنها .

1ــ إتحاد غرب أوروبا UEO:

نشأ اتحاد غرب أوروبا بموجب معاهدة بروكسل عام 1948 تحت مسمى معاهدة التعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي وكان بين بلجيكا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا وبريطانيا ، وبموجب اتفاقية باريس عام 1954 م انضمت ألمانيا الفدرالية وايطاليا للمعاهدة واتخذت مسمى"اتحاد غرب أوروبا وفي نوفمبر 1988 أنظمت اسبانيا والبرتغال وأخيرا اليونان في نوفمبر 1992.ومن بين أهداف هذا الاتحاد :[1]

ــ المخاوف الأوروبية عامة والفرنسية خاصة من الحظر الألماني ، خاصة بعد أن خططت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تسليحها رغم أنها موضوعة تحت الآلية الأمنية الأطلسية ، هذه المنظمة تهتم بوضع سياسة دفاعية مشتركة غربية .

ــ الدفاع عن أي دولة ذات عضوية تعرضت للعدوان .

ــ إمكانية التدخل في حالة أي تهديد لسلم والأمن الدوليين .

---

[1]– قريب بلال ، "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في منظور أقطابه**" ،مذكرة لنيل شاهدة الماجستير في العلو م السياسية ، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية ،(باتنة ، 2010 / 2011)، ص 59.

ـــ تشكيل قيادات مشتركة مع الحلف الأطلسي لكسب الخبرة.[1]

2ـــ منظمة الأمن والتعاون الأوروبيOSCE:

انعقد مؤتمر التعاون والأمنالأوروبي في 1 أوت 1975 بفيانا ، وهذا لرغبة أوروبا في تجنب المخاطر القادمة في الشرق ، وهذا بحضورأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا 32 دولة أوروبية جاء إعلان هلسنكي ليعلن قيام المنظمة بعضوية 35 دولة والتي هدفت إلى:[2]

ـــ المساواة في السيادة والاحترام

ـــ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ـــ حل المنازعات بالوسائل السلمية.

وتقوم المؤسسة على ثلاثة محاور لبناء الأمن في أوروبا وهي : مبدأ الأمن القائم على الأمن العسكري وذلك بواسطة السيطرة على ظاهرة سباق التسلح كاتفاقية الحد من القوات النظامية في أوروبا لعام 1990 م والمعدلة عام 1999.[3]

كذلك مفهوم التعاون في ميدان الأمن وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات غير الملزمة التي تهدف إلى المحافظة على الأمن كالدبلوماسية الوقائية ، ولجان المراقبة والمصالحة سواء كان ذلك في نزاعات دولية حصلت في أوروبا مثل النزاع في :البوسنة و كوسوفو أو نزاعات داخلية كالنزاع في الشيشان ، أما المبدأ الثاني هو التعاون الاقتصادي خاصة بعد الدول الشرقية إلى اقتصاد السوق غير أن الاتحاد الأوروبي

---

[1]–**المرجع نفسه**، ص ص 59،60.

[2]– محمد مطلوع ،"**التجديد الشامل للأمن والتعاون مع المنظمات الأوروبية** "،يوم 2015/04/07 على الساعة : 21.57 على الموقع:
http://www.Moqael.com/openshare/BeHoth/NaTo/htm.

[3]ـــ محمد مطلوع ،**مرجع سابق**.

بتوسعه يحد كثيرا من تطور هذا الجانب في عمل المنظمة أما المبدأ الثالث فهو البعد الإنساني للمنظمة وهو يقوم على احترام حقوق الإنسان و الأقليات وحماية البيئة والإرث الاجتماعي.[1]

[1]- محمد مطلوع ،**المرجع نفسه.**

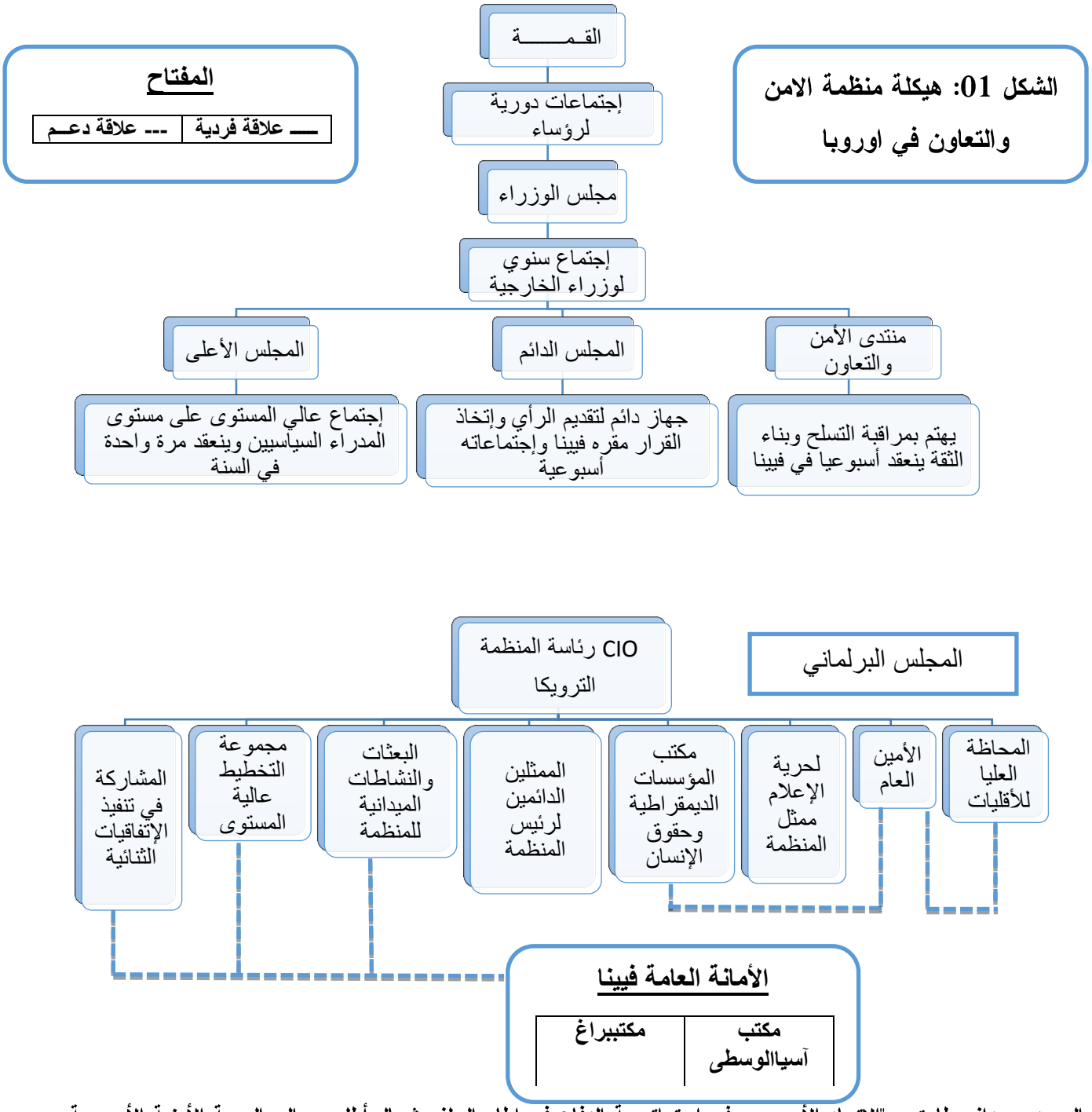

المصدر رداف طارق ، "الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف شمال أطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة .فرع العلاقات الدولية والعولمة ،(قسنطينة .:جامعة متنوري ، 2005/2004) ، ص37.

الفصل الثاني: ماهية الأمن الأوروبي

المطلبالثالث : أبعاد الأمن الأوروبي

قامت السياسة الأمنية الأوروبية على مبدأين أساسين هما التأكد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمبدأ الثاني يتمثل في بناء تلك السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل جماعي واتفاق حول جميع الأهداف والمرتكزات المسيطرة مسبقا ونظرا للمفهوم الشامل للأمن والذي طرح على الساحة الدولية اثر المتغيرات الجديدة التي مست النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،وظهور مستويات عدة للأمن بالإضافة إلى الإبعاد المختلفة له (البعد الاقتصادي ، السياسي ،البيئي)، فيعتبر باري بوزان الوحيد الذي نصب بعيدا في صياغة للأمن حيث يرى إلى جانب البعد العسكري للأمن هناك أبعاد أخرى اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية.[1]

وبالتالي فبناء سياسة أمنية معينة يتطلب التركيز على تلك التغيرات التيطرأت على مفهوم الأمن لذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء أمنة لمختلف الإبعاد (عسكري ، اجتماعي و اقتصادي)

*البعد العسكري :

يقوم البعد العسكري للأمن على أساس أن أي إقليم يبقى على استعداد لأي خطر أو تهديد عسكري قد يوجه أمنه الداخلي وفق لذلك فإن الاتحاد الأوروبي في تعامله مع أي طرف من أطراف النظام الدولي بغض النظر عن طبيعة هذه التعاملات ، والغرض منها البحث عن القوة وترى سعى كل أطراف لتعظيم هذه القوة.[2]

وبالتالي فإن السعي إلى تحقيق الأمن من خلال زيادة القوة تؤدي إلى الأمن لهذا يرى الأوروبيون أن هدفهم من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية هو من خلال حماية إقليمهم ، حدودهم السياسة ومصالحهم ،

---

[1]– قريب بلال ، **مرجع سابق** ، ص ،55.

[2] -kristunabintakoski and mirapartaer, "**concept of european security –implication of european security,"** /implication For Europe on security besearch,(austrair research center 30 april-2009), P14.

وفق تصور امني يتماشى مع المعتقدات الأوروبية ، حيث يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات ، لتحقيق حد مقبول في الأمن حيث تم الاعتماد على برامج الإنفاق العسكري والتسلح وفقا لمنظور كل دولة للأمن ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد حتى لا يحصل الاختلاف داخل البيت الأوروبي الواحد.[1]

*البعد الاقتصادي:

يعتمد البعد الاقتصادي في الأمن الأوروبي على القدرات الاقتصادية سواء بذلك الثروات أو الإمكانيات ، اوالتي يملكها الاتحاد الأوروبي في مناطق نفوذة في العالم ، بهدف تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد السواء، ونظرا لكون الفرد فاعلا أساسيا ، فرض بذلك على الاتحاد الأوروبي أن يدرجه ضمن السياسة الأمنية ، من خلال تحقيق رفاهية وتلبية حاجياته من خلال ما جاءت به وثيقة السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ، لتحقيق امن الأفراد في جميع المجالات يؤدي أمن عام في المقابل نجد أن دول أوروبا الشرقية يتميز اقتصادها بالضعف ، وهذا ينعكس على الاتحاد الأوروبي باعتبار أن هذه الدول تعاني من مشاكل اثنيه و عرقية وهذا ما يؤثر على مستوى الأفراد.[2]

*البعد الاجتماعي :

يرتكز الأمنالأوروبي في جانبه الاجتماعي على العدالة الاجتماعية من خلال مجتمع امن وقائم على المساواة واحترام منظومة حقوق الإنسان وهذا ما يتداخل مع مفهوم الأمنالإنساني هذا من جهة وفي جهة

[1]– قريب بلال ،**مرجع سابق**، ص56.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 57.

أخرى تقوم السياسة الأمنيةالأوروبية على نبذ التميز داخل المجتمع الأوروبي وبصفة خاصة الصفة الشرقية بسبب الاختلافات العرقيةو الإثنية[1]

*البعد الثقافي :

باعتبار أن الاتحاد الأوروبي قائم على تعدد الثقافات التي يرفض فيها أي مجتمع من المجتمعات الأوروبية التخلي فيها عن خصائصه ، فان البعد الثقافي في الأمنالأوروبي يرتكزعلى الدعوة إلى بناء كيان أوروبي تتعايش داخل الثقافات باختلاف خصوصياتها سواء بذلك الثقافات الأوروبية باختلافها أو ثقافة المهاجرين إليها على الرغم من ذلك فلم تبنى جميع الدول الأوروبية هذا المبدأ ، وذلك لأنه يمس القيم الأوروبية وذلك لتخوفهم من اختلاط ثقافتهم بثقافات داخلية خاصة الإسلامية وهذا ما يبرز عدم انضمام تركيا للكيان الأوروبي.[2]

المبحث الثاني : مرتكزات السياسة الأمنيةالأوروبية

تطورت فكرةالأمن والدفاع في أوربا في إطارالإتحاد الأوربي بطريقة غلب عليها طابع الإختلاف والنقاش المتصل أساسا بضعف الهياكل القائمة وكثرة تعقيدها،كما ارتبط كذلك بالدور الأوروبي في العالم .

المطلب الأول : سياسة التحالف:

قامت سياسات الأمن للدول الأوربية الكبيرة على تعبئة المواردالوطنية المتاحة واستكمالها بالسيطرة على موارد مستعمراتها الواقعة خارج القارة ، بالإضافة إلي إقامة تحالفات أوربية كان بعضها على الأق ليوصف بأنه هش أومرن من حيث سهولة الدخول فيها والخروج منها،بل والخروج منها للإنضمام إلى حلف مضاد ، فكثرت التحالفات الثنائية والثلاثية المتغيرة ، ولكن حينما اقتضي الأمر مواجهة شبه جماعية مع القوة الأوربية

[1]–قريب بلال،**نفس المرجع** ، ص57

[2]-**المرجع نفسه.**

التوسعية التدخلية لإيقاف عدوانها وكسرشوكتها وإعادتها إلى داخل حدودها ، فإن ذلك كان يتم بواسطة تحالف شبه إجماعي يضم إلى جانب بريطانيا الكثيرمن الدول الأوربية المضادة للقوة الأوربية التوسعية ، فكان الحلف الأوربي العام ضد " نابليون" حتى كسِر وهُزم.[1]

ويمك نتعريف سياسة التحالف بأنها :تجمع دولتين أو أكثر في حلف أوعصبة لمواجهة قوة أخرى تحقيقا للتوازن ، ومن ثم يمكن تعريف الحلف بأنه :الاتفاق بين دولتين أوأكثرعلى تدابير معينة لحماية أعضائه من قوى أخرى معينة تبدومهددة لأمن هؤلاء الأعضاء[2].

وقد شهد التاريخ الأوربي الحديث تطبيقات عديدة لسياسة التحالف ، فعندما تنامت قوة " أسرة الهابسبرج " النمساوية الحاكمة في عهد " شارل الخامس " إلى حد يهدد أمن باقي الدول الأوروبية، تحالفت القوى الأوربية الأخرى في مواجهتها،وقد حدث نفس الشيء في مواجهة تطلعات كل من إسبانيا في ظل حكم " فيليب الثاني" ،وفرنسا في ظل " لويس الرابع عشر"، ثم " نابليون بونابرت " من بعده ، وألمانيا في ظل القيصر " قيلهلم الثاني"،كما يمكن اعتبارالوفاق الثلاثي في 1907 بين بريطانيا وفرنسا وروسيا بمثابة رد فعل أو تحالف مضاد في مواجهة المحالفات الثلاثية التي نشأت عام 1886 بين ألمانيا وإيطاليا والإمبراطورية النمساوية المجرية ، وكذلك التحالف الغريب الذي نشأ أثناء الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء والإتحاد السوفييتي سابقا كرد فعل على تحالف دول المحور إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية واليابان[3].

لم يكن أي من هذين الأحلاف المشار إليها يعبر عن وجود سياسة أو مفهوم للأمن الأوربي الإقليمي

---

[1] –ممدوح محمد مصطفي منصور،"**سياسات التحالف الدولي" ، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودورالأحلاف في توازن القوى**،(القاهرة :مكتبة مدبولي، 1997)،ص133 .

[2] –**المرجع نفسه.**

[3] – **نفس المرجع** ،ص133 .

العام ، ولا كان تعبيرا عن وجود سياسة أو مفهوم للأمن الأوربي المشترك بقدر ماكان تعبيرا عن تحالف مصلحي مؤقت،جمع بين فرقاء الماضي القريب لضرب عدو مشترك ، ولحماية الأمن القومي لكل من دول أعضاء ذلك الحلف ، وكما تفهمه كل دولة من هذه الدول ، والدليل على ذلك أن تلك الأحلاف لم تستمر عقب نهاية الحرب التي تشكلت بسببها ، بل إنه أي حلف منها وصل عادة إلى نهايته مع نهاية تلك الحرب ، ليخلي المسرح لتحالفات جديدة أو لأوضاع أمنية وسياسية جديدة ، أفرزتها نتائج تلك الحروب لتخلق منها عالما جديدا مختلف ، وإن كان قوامه دائما عدد من الدول الكبرى التي تسعى كل منها لحماية أمنها القومي ، حتى وإن اقتضى الأمر أن تتضمن سياسة حماية ذلك الأمن خلق تحالفات جديدة ، وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ خرجت الدول الأوربية من هذه الحرب وقد أُصيبت اقتصادياتها بحالة من التدهور الحاد ، حيث فقدت أوربا من جراء هذه الحرب ما يقرب 40 مليونا من أبنائها ، وأصبح أكثر من 100 مليون آخرين يعيشون في العراء ، كما انهارت أغلب مشروعات البنية الأساسية في دول أوربا ، حيث دمرت آلاف الكيلومترات من السكك الحديدية وعشرات الموانئ ومحطات الكهرباء والمياه ، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج الحبوب ، وكذا الإنتاج الصناعي إلى نصف ما كان عليه حجم الإنتاج قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي كانت الأوضاع الداخلية في الدول الأوربيةُ تنذر بوقوعها تحت سيطرة السوفييت ، خاصة وإن كان في داخل هذه الدول الشيوعيون الذين يتطلعون إلى الوصول إلى السلطة ، ونظرا لدورهم الهام في المقاومة أثناء الحرب العالمية الثانية لقيت تطلعا تهم هذه تأييدا لا يستهان به من قبل شعوب دولهم ، والمثال الواضح على هذا التأييد ظهرعقب نتائج أولى انتخابات أجريت – غداة نهاية الحرب في فرنسا كبرى الدول الديمقراطية في القارة الأوربية آنذاك – والتي أسفرت على فوز الشيوعيين بنسبة 30 ٪ من مقاعد مجلس النواب ، الأمر الذي مكنهم من الحصول على العديد من المناصب الهامة في الحكومة التي تم

تشكيلها في 1946، ويكفي أن نذكر بأن وزيرالدفاع الفرنسي في عام 1947 كان عنصرا في الحزب الشيوعي.[1]

المطلب الثاني:التعاون السياسي الأوربي:

انطلاقا من السبعينات ظهر تعاون سياسي بين الدول الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوربية ، ويمكن اعتبار " تقرير دافينيون " في 1970 المقدم إلى قمة المجموعة الإقتصادية الأوربية بلكسمبورغ نقطة انطلاق التعاون السياسي الأوربي ، وتتمثل أبرز جوانب هذا التعاون في ازدياد التشاور بين الدول الأعضاء حول قضايا السياسة الخارجية واكتسابه بعدا مؤسساتيا من خلال التتابع المنتظم لإجتماعات وزراء الخارجية واللجنة السياسية ، بالإضافة إلى تكوين جماعة من المبعوثين الأوربيين في كل من الدول الأعضاء ، وتم دعم التعاون السياسي كذلك بدخول شبكة الإتصال ، التي تربط بين الدول الأعضاء من ناحية ، وتأسيس المجلس الأوربي عام 1974 ،والذي أتاح تنسيق أفضل للتعاون السياسي نظرا للدور الذي خوله لرؤساء الدول والحكوما تفي تحديد التوجهات العامة لسياسة المجموعة الأوربية الإقتصادية[2].

وفي نهاية السبعينات أكد كل من الغزو السوفييتي لأفغانستان والثورةالإسلامية في إيران للدول الأعضاء الأهمية المتزايدة للجماعة الأوربية على الساحة الدولية ، وفي سبيل دعم التعاون السياسي الأوربي أقرت هذه الدول عام 1981 ماطالب به تقرير لندن من ضرورة التشاور المسبق فيما بين الدول الأعضاء واللجنة الأوربية في كل شؤون السياسة الخارجية التي تؤثر في الدول الأعضاء جميعا ، وقادت في العام 1983 إلى إعلان " شتوتجارت " حول الوحدة الأوربية[3].

---

[1]– مرسي ليلى،"**حلف شمال الأطلنطي** "،العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة1945 ، (مصر :دارالجامعة الجديدة،2001/2000) ،ص42 .

[2]– **المرجع نفسه**،ص40.

[3]-Gnesotto Nicole, **"la puissance et l'Europe"** , (Paris: presse de la FNSP, 1998), p93.

وجاء عقد التسعينات ليتمخض عن تحولات كبرى غير تبنية النظام الدولي، وألقت بتأثيرات جوهرية على تطور مسيرة سياسة خارجية وأمنية مشتركة في إطار تجربة التكامل الأوربي ، وكان أول هذه التحولات وأكثرها بروزا الإنهيار الكبير للإتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي إعلانا بانتهاء الحرب الباردة التي حكمت تفاعلات النظام الدولي طوال ما يقرب من نصف قرن السابقة على هذا الإنهيار، وقد أثار هذا الإنهيار الإعتقاد ببدء عصر من الهيمنة والقيادة الأمريكيتين المنفردتين للنظام الدولي ، وهذا ما أدى إلى طرح تحديات جديدة لأوربا ، وكان أول هذه التحديات التي طرحت تأثيرها في ميدان السياسة الخارجية والدفاعية الأوربية هو افتقاد الإدراك المشترك للتهديد الخارجي الذي كان اللبنة الأساسية في بنية التحالف الغربي ، وقد قاد هذا التحدي إلى طرح تساؤلات جادة حول جدوى الإحتفاظ بالبناء المؤسسي لهذا التحالف من أبنية ضخمة ومرتفعة التكلفة ، وهذا ما أدى بالدول الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوربية إلى التفكير مجددا في مسألة الأمن الأوروبي.

لقد جاءت بداية التسعينات بالنسبة للأوربيين بطموحات أكبر ، حيث كانت دول المجموعة الإقتصادية الأوربية تتطلع لتعميق أكثر لتعاونها ليشمل مجالات أخرى[1].

- [1]Gambles Ian, **" l'intégration de sécurité dans les années 90 ",** cahier de chaillot 03, instituted'études de sécurité de l'EUO, 1996, p26.

كما ذكرنا سابقا ان التغير في الظروف الدولية ساهم بشكل كبير في بناء الأمن العالمي و الأوروبي بصفة خاصة و كون الأمن مفهوم ذا أهمية بالغة في حياة الأفراد و المجتمعات.

هذا ما دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على بناء سياسة أمنية لمجابهة أي تهديد لأمنها.

الفصل الثالث

الهجرة غير الشرعية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي ، خاصة بعد غلق الأبواب أمام المهاجرين، و هذا لما من تأثير على امن أوروبا سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية،أو الهوياتية ،حيث كانت أوروبا تعتمد على المهاجرين غير الشرعيين خاصة بعد الحرب العلمية الثانية .

حيث يساهم المهاجرون غير الشرعيين في توفير ما تحتاجه من أيادي عاملة خاصة في القطاعات الثقيلة.

لكن مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وربط المهاجرين غير الشرعيين بها ،و ذلك لما يمثلونه من خطر على الأمن الأوروبي .

الفصل الثالث : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي

المبحث الأول : انعكاسات الهجرة الغير شرعية على الاقتصاد و الهوية في أوروبا

أثرت الهجرة غير الشرعية ، بشكل واضح في المجتمعات الأوروبية وذلك في العديد من الجوانب ، خاصة من خلال ظاهرة تنامي البطالة بشكل كبير وملحوظ في الاتحاد الأوروبي وكذلك الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها المجموعة الأوروبية والتي أثرت كذلك على المهاجرين غير الشرعيين و الذي سنحاول اثباته من خلال الاحصائيات التالية

المطلب الأول : الهجرة غير الشرعية و البطالة في أوروبا

البطالة في الاتحاد الأوروبي هي في أهم المشاكل السائدة حاليا، إضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى فقد سجلت نسبة البطالة رقما قياسيا وذلك ما يقدر بحوالي 12 بالمائة من اليد العاملة.[1] في حين يتوقع نسبة البطالة مع تدهور الوضع الاقتصادي في العديد من دول المنطقة.

وقد اصدر المفوض الأوروبي المكلف بالشؤون الاجتماعية " لازلواندور" بيان أعرب فيه عن أسفه حول تزايد ظاهرة البطالة والتي وصفها بكونها "مأساة لأوروبا "وبالنظر إلى البطالة في الاتحاد الأوروبي فقد بلغت نسبتها 10.8 بالمائة وبذلك فقد سجلت البطالة في أوروبا زيادة موفقة في غضون شهرين.[2]

و بالنظر الى البطالة في الاتحاد الأوروبي فقد بلغت نسبتها 10بالمئة في شهر فيفري 2011،بزيادة عن شهر جانفي التي بلغت 10.8 بالمئة و بذلك فقد سجلت البطالة في أوروبا زيادة ملفتة في غضون شهرين.[3].

---

[1] – محمد الحاجي ، " **البطالة في أوروبا تبلغ نسبة قياسية** " ، يوم 2015/04/12 على الساعة .21.39 الموقع : http://www.france24 com

[2] – **المرجع نفسه.**

[3] – **المرجع نفسه.**

وتقدر نسبة البطالة لدى الشباب دون 25 عاما 23.9 بالمائة في منطقة اليورو و لاتزال تسجل مستويات قياسية في اليونان بنسبة تقدر بحوالي 58.4 بالمائة وفي اسبانيا 55.7 بالمائة وذلك وفق إحصائيات ديسمبر 2012.[1]

فيما يظل الاحتمال كبيرا حول تواصل البطالة في منطقة اليورو خلال الأشهر المقبلة تتصل الى النسبة 12.5 وفي نهاية العام الحالي أو بداية السنة المقبلة .[2]

جدول رقم 01: عدد البطالة والبطالين المهاجرين غير الشرعين والعمر لسنة 2011

النسبة المئوية للبطالة حسب الجنس والسن	نسبة المهاجرين غير الشرعين البطالين	نسبة السكان الاوروبين البطالين
النساء	4.8 بالمئة	8.9 بالمئة
الرجال	3.4 بالمئة	8.1بالمئة
من حوالي 15 سنة فما فوق	7.8 بالمئة	8.5 بالمئة
من 15 الى حوالي 24 سنة	7.9 بالمئة	21.5 بالمئة
من 25 سنة الى حوالي 49 سنة	7.8 بالمئة	7.4 بالمئة
من 50 سنة الى حوالي 64سنة	2.0 بالمئة	5.8 بالمئة
من حوالي65 سنة فما فوق	متقاعدين	متقاعدين

[1] – محمد الحاجي، **مرجع سابق**.

[2] – **المرجع نفسه**.

المصدر : Redacrss,**taux de chomage dans l'union Européen** en 2011 ,le 12/ 04 /2015 ,a: 21:00, sur le site :http :insea fr. Fr. thems

بمقارنة البطالة التي تواجه المهاجرين غير لشرعيين الوافدين إلى أوروبا والتي يمكن ان تكون وراء السبب الرئيسي لهجرتهم من بلدانهم الأصلية مع الهجرة التي يعاني منها السكان الأصلين ، نجد النسب متقاربة حتى أن العديد من المحللين ومن السكان الأصلين في المجتمعات الأوروبية يعتبرون ان المهاجرين غير الشرعيين و الشرعيين على حد السواء السبب الرئيسي في تفاقم مشكلة البطالة وذلك نظرا لتزايد الطلب من طرف الشركات الخاصة على اليد العاملة الرخيصة والتي يعتبر المهاجرين غير الشرعيين مصدرا لها ، هذا يؤثر وبشكل كبير على السوق العمل، والذي يعتبره السكان الأصلين اكبر تهديد لهم، خاصة وان الدول الأوروبية قررت تطويل أمد سن التقاعد يصل إلى سن 70 سنة.[1]

إن الوضع الاقتصادي الأوروبي والبطالة يهيمنان على الوضع في أوروبا وتنال في ذلك اليابان القسط الأكبر .وقد فاق التضخم في منطقة اليورو التوقعات وقد التوقعات وقد استمر في شهر ديسمبر 2012 بمعدل2.2 بالمائة وأطال الغذاء ارتفاعا كبيرا وكذا الخدمات في حين أن معدل التوظيف سجل تراجعا كبيرا.[2]

إن نسب البطالة في المجتمعات الأوروبية تعرف تزايد سنة بعد سنة تشمل السكان المهاجرين سواء الشرعيين وغي الشرعيين وبذلك تصبح المشكلة العويصة التي تعد من بين أهم الدوافع في هروب وهجرة العديد من السكان لتغير ظروفهم المعيشية وذلك بانتقالهم إلى الدول الأوروبية ، التي تعد أهم وجهة تواجه الآلاف من المهاجرين عند وصولهم إلى الضفة المتقدمة من البحر المتوسط وذلك بالنسبة للدول الجنوبية وكذا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من الضفة الشرقية تركت الأزمات الاقتصادية المتتالية التي تضرب الدول الأوروبية أثارا بالغة السوء خاصة على المهاجرين غير الشرعيين ، وبالتركيز على الفئات المثقفة منها ،

[1] - Redac.Rss.ibid2

[2] – عبد الله مصطفى ،" **26 مليون عاطل عن العمل في منطقة اليورو مع ارتفاع البطالة** "، العدد 12461 ، (الشرق الأوسط:جريدة العرب الدولية ، جانفي 2013).

والتي تجد نفسها حاليا مهمشة وعاطلة عن العمل بسبب تفشي أزمة البطالة والركود الاقتصادي وبذلك أصبحت هذه الكفاءات التي هاجرت من بلدانها بسبب تدني أوضاعها المعيشية أوضاع أكثر تردي وذلك بسب التهميش وكذا البطالة التي يعانون منها في الدول الأوروبية.[1]

وهذا نفس المشكل الذي يعاني منه السكان الأصلين في ظل تزايد إعداد العاطلين عن العمل ، في حين يعتبر السكان الأصليين أن المهاجرين غير الشرعيين بدورهم ينقصون من حظوظ وفرص عمل السكان الأصليين وذلك من خلال كونهم الأكثر توافدا وحصولا على مناصب الشغل وهذا بسبب أساسي يتمثل في أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون المصدر الأساس في وجود اليد العاملة الرخيصة.[2]

فقد راجع مكتب الإحصاء الأوروبي يوروستات معدل البطالة في منتصف عام 2011 التي بلغت 12 يالمئة و أشار إلى أن من بين العاطلين 3.6 مليون شخص تحت سن 25 سنة ، و بذلك فان معدلات البطالة بين الشباب ارتفعت بشكل ملحوظ .3

وقد فاق التضخم في منطقة اليورو التوقعات و قد استمر في شهر ديسمبر 2012 بمعدل 2.2 بالمائة ،و قد طال الغذاء ارتفاعا كبيرا و كذا الخدمات في حين ان معدل التوظيف سجل تراجعا كبيرا.4

---

[1] – نزار عسكر،" **الأزمات الاقتصادية في أوروبا تطال الكفاءات العربية المهاجرة**" ، يوم 15/ 04/ 2015 على الساعة 22.40 على الموقع :
http//www.elaph.com /web/economics/2012/02/719723.html

[2] – **المرجع نفسه.**

[3] – عبد الله مصطفى ، 26 مليون عاطل عن العمل في منطقة اليورو مع ارتفاع البطالة ، مرجع سايق .

[4] – **المرجع نفسه.**

الشكل 02: نسبة البطالة في أوروبا

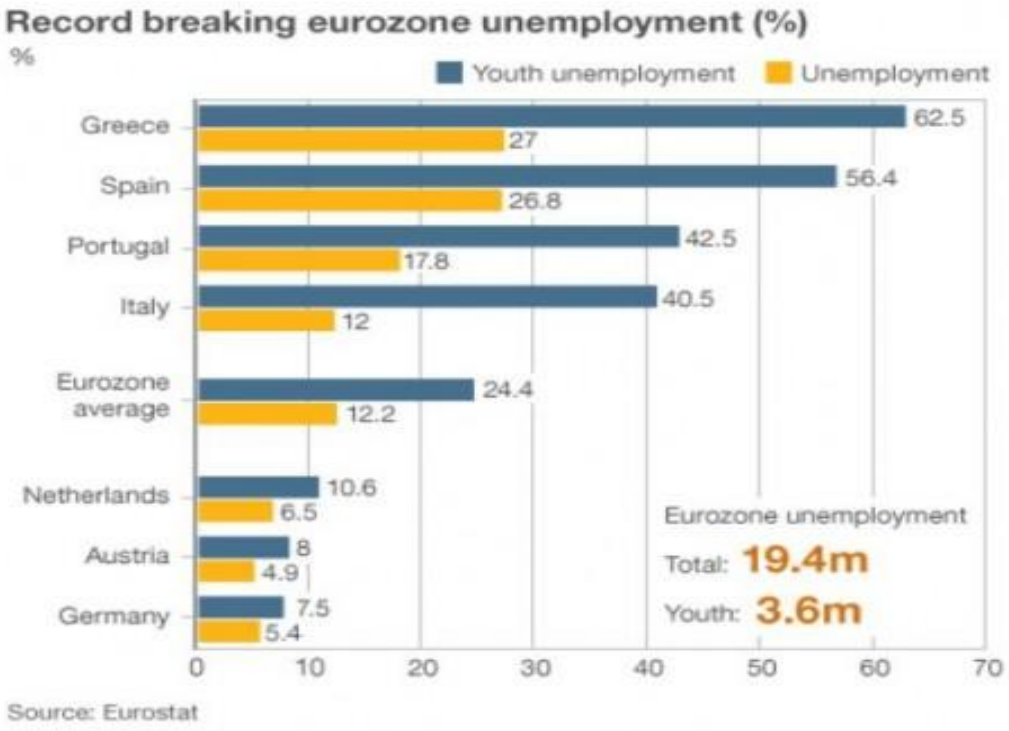

يوضح الرسم البياني معدل البطالة بشكل عام وبطالة الشباب في سبع دول بمنطقة اليورو تمثل أعلى واقل مستويات العاطلين عن العمل .

بالطبع أعلى المستويات التي تجاوزت 25 بالمائة توجد في اليونان وإسبانيا حيث هناك خطط التقشف.وتواصل الركود كما توجد أدنى المستويات في النمسا دون5 بالمائة في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي عدد العاطلين عن العمل 19.4 مليون شخص في أفريل فإن بينهم 3.6 مليون دون سن 25 عاما.

المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية والتنمية في أوروبا

أثرت الأزمات الاقتصادية التي مرت بها أوروبا على نمط العيش والتي أثرت بكثرة على النمو الاقتصادي لهذه الدول أهمها مشكل البطالة الذي أصبح يؤرق المجتمعات الأوروبية .

وبالتالي الدول الأوروبية عرفت العديد من التغيرات في وضعها الاقتصادي نلاحظ أن النمو الديمغرافي أيضا له علاقة وثيقة بالعامل الاقتصادي خاصة فترة الأخيرة التي شهد فيها الاتحاد الأوروبي تراجعا في النمو السكاني الذي يتراجع أكثر فأكثر تثير هذه المعطيات قلق الاقتصاديين والسياسيين لما لها انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي الأوروبي نظرا لتراجع عدد الأيدي العاملة وارتفاع نسبة الشيخوخة وبالتالي زيادة الاتفاق على معاشات التقاعد ، وهو قد يؤدي ذلك إلى عجز أوروبا عن تحقيق تطور اقتصادي ومنافسة قوة عالمية كالولايات المتحدة أو الصين.[1]

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة ، في مستقبله الديمغرافي ، حيث تتمحور هذه المخاوف حول العديد من المسائل ذات الصلة بالشيخوخة السكانية في الاتحاد الأوروبي، حيث النمو السكاني الأوروبي يشهد تناقصا كبيرا ، في حين يشهد المجتمع الأوروبي حاليا تزايد نسبة الشيخوخة إذ نجد 17 بالمائة من الأوروبيين البالغين 65 بالمائة فما فوق في حين تمثل نسبة البالغين أقل من 15 سنة 16 بالمائة أما الدول الأوروبية التي تحوز على أكبر نسبة شيخوخة هي إيطاليا 20 بالمائة و في اليونان 19 بالمائة في حين تعتبر كل من ايرلندا 11 بالمائة وسلوفاكيا 12 بالمائة أهم دول الاتحاد الأوروبي التي تشهد أكبر نسب في الأشخاص البالغين من 15 سنة.[2]

[1] – دويتشة فيلة " **التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي** "، **يوم: 2015/04/21 على الساعة : 17:47 على الموقع :**
http://www.echoheirut.com/news.php

[2] - christine la gard ,"la France dans l'union européene.france",(institut nationale de la statistique et des études economique(insee),2008) .P15.

وبذلك نسبة الشيخوخة تزداد تدريجيا في الاتحاد الأوروبي وبالمقابل نجد أن متوسط العمر للأمهات في أوروبا يمثل 43 بالمائة من النساء أقل من 25 سنة ،39 بالمائة منها في رومانيا 11 بالمائة في الدانمارك 12. بالمائة في اسبانيا وبذلك نسبة الزيادات الطبيعية في أوروبا تتزايد ما يقابلها تزايد نسبة الشيخوخة.[1]

وقد بدأ الاتحاد الأوروبي في وضع مخطط لاستقدام شباب المهاجرين وفق نظام يطلق عليه " بلود كارد" إلا انه ثمة من معارض هذا الاتجاه ويرى فيه طمسا للهوية الأوروبية ومنه فإن أوروبا تعيش حالة من تدني معدلات النمو السكاني أوصلتها إلى مرحلة الشيخوخة ،نتيجة ممارسات مجتمعية وأسرية خاطئة أصبحت بسببها الدول الأوروبية تسعى إلى إيجاد حلول المعالجة الديمغرافية الأوروبية.[2]

ــ تعرف أوروبا أكبر الطلبات على الهجرة واستقبال المهاجرين مقارنة بباقي العالم ، حيث إذا . قرناها بالولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو استراليا . تبين ان دول الاتحاد الأوروبي تعرف ما يقارب 9 طلبات الهجرة يقابل طلب واحد في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين أكثر فأكثر نحو الاتحاد الأوروبي من سنة 1960 إلى غاية 2005 خاصة بالنسبة لدول اسبانيا التي عرفت ارتفاعا كبيرا في توافد المهاجرين غير الشرعيين خاصة سنة 2005 لتحصل فرنسا على ثاني اكبر نصيب من المهاجرين غير الشرعيين .لكن ذلك يبقى أول نسبة إذا ما قرناه بالدول المذكورة سابقا رغم التطور السريع الذي عرفته في سنوات 2000 إلى غاية سنة 2005 ، وبالتالي تعد أوروبا من اكبر المناطق في العالم التي تشهد اكبر توافد للمهاجرين غير الشرعيين وكذا الشرعيين.[3]

---

[1] - ibid p17.

[2] – حسني عبد الحافظ ، "**شيخوخة أوروبا .....هل ينتقدها شباب المهاجرين** "؟2015/04/22 على الساعة 12.00 على الموقع : Http://www.islanselect.net.

[3] – ناصر حامد،" **إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**" ، **مرجع سابق**.

وتطرح ظاهرة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج.فقد كانت القارة العجوز بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في حاجة الى سواعد وعقول المهاجرين للمساعدة على بناء ما دمرت سنوات الحرب الطويلة ومازالت أوروبا إلى حد الآن تتأرجح بين الحاجة إلى المهاجرين لتعويض التناقص في معدلات نمو السكان وكذا تعويض نقص العمالة في بعض القطاعات الإنتاجية وبين الإشكالية التي يطرحها تزايد أعداد المهاجرين التي تتمحور حول قضايا الأمن والتنمية والاندماج خاصة بالنسبة للجاليات القادمة من الشرق الأوسط والقارة الإفريقية وكذا الجزء الغربي في أوروبا وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على السياسات الأوروبية تجاه هذا الوضع على المستويات الداخلية والإقليمية الدولية ويمكن بالإشارة إلى التوترات العرقية والدينية في بعض الدول الأوربية مثل فرنسا ، بلجيكا وهولندا والتي تعالت وتيرتها بعد أحداث 2001/09/11.[1]

وتعد قضية الهجرة غير الشرعية أحد إفرازات الفجوة الحضارية و التنموية بين شمال وجنوب البحر المتوسط وغرب أوروبا وتثير هذه الظاهرة قلق العديد في الدول الأوروبية خاصة فرنسا ، ألمانيا ،إيطاليا ،هولندا، إسبانيا ،وبريطانيا وهي أكبر الدول المستقبلة لهذا النوع من الهجرات وما يرتبط بها من ظواهر سلبية مثل التجارة في البشر والأعضاء البشرية ،والمخدرات ،والدعارة ،والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.[2]

وبذلك نلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تأثيرات عدة منها السلبية من تهديد للهوية والكيان الثقافي الأوروبي ، وإيجابية الهجرة غير الشرعية من أهم الأسباب التي تساعد على ارتفاع نسبة الشباب في الاتحاد الأوروبي خاصة مع إن المجتمع الأوروبي مجتمع ويعاني الشيخوخة وبالتالي لا يمكن اعتبار الهجرة غير

---

[1] – ناصر حامد،" **إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**" ، **مرجع سابق**.

[2] – **المرجع نفسه**.

لشرعية مشكلة من كل ، وذلك لإمكانية النظر إليها من ناحية ايجابية ، والتي تتمثل في إحياء المجتمع الأوروبي بالفئة المنتجة التي يفتقدها هذا الأخير (الاتحاد الأوروبي)

وبالتالي فالاتحاد الأوروبي يعتبر أهم منطقة يتوافد إليها المهاجرين غير الشرعيين المثقفين منهم وغير المثقفين ، حيث يتوافد إليها الطلاب من كل مناطق العالم من أجل استكمال دراستهم العليا وذلك للحصول على شهادات عليا ، عالمية وتحظى ايرلندا بأكبر نصيب من الطلبة المتوافدين لإكمال دراستهم العليا ، في المقابل تحظى بولونيا بأقل نسبة منهم ، وبالنظر إلى باقي الدول المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي نلاحظ أن توافد المهاجرين المثقفين إليها هو بنسب متقاربة.[1]

كانت للهجرة غير الشرعية اثارا كبيرة على المجتمعات الاوروبية ،خاصة من الجانب الاقتصادي اذ تبين الاحصائيات مدى معاناة اوروبا من زيادة نسبة البطالة لدى المهاجرين و حتى الاوروبيين في حد ذاتهم ،فالمهاجر غير الشرعي اصبح يزاحم اهل البلد على مناصب الشغل ،و بالاخص الوظائف التي لا يقبل بها الاوروبيين .

[1] - Pascale Joanin ,"**la population immigrée ayant realisé des etudes superieurs**" , le 22/04/2015 a 13 H sur le cite : http://www.robert =shaman .eu/question – europe- php ?nnm =944

المبحث الثاني : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الهوية و الأمن في أوروبا

أدى توافد المهاجرين غير الشرعيين وخاصة المسلمين إلى أوروبا لاختلاط الثقافات ببعضها البعض و بالتالي خوف الأوروبيين من طمس معالم الهوية الأوروبية من جراء الاقبال الكبير الكبير للأوروبيين على الدين الإسلامي و هذا ما ستبينه الاحصائيات .

المطلب الأول : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الهوية الأوروبية

ما يزال ارتفاع عدد المسلمين في المجتمعات الأوروبية يثير قلق مراكز الأبحاث و الدراسات في عدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وألمانيا ، حيث يستخدم" الإسلام " كذريعة لليمين المتطرف في تلك الدول ومن اجل إبقاء أفكار أنصار هذا اليمين على قيد الحياة في مجتمعات علمانية لا تعير اهتمام لحملاتهم الداعية إلى اليقظة في موجة إسلامية يحاولون تصوير الديانة الإسلامية على أنها تهديد للهوية "الوطنية" .وخطر على نموذج الدولة العلمانية التي جانب من اجل فصل سلطة" الكنيسة" عن الدولة .

كما أنهم يستخدمون في هذا الإطار عدد في القضايا التي تثير نقاشات حادة في الأوساط الأوروبية كمسالة الهجرة والحجاب والتجنس والتي تزايد الحديث عنها في أعقاب حوادث أدت إلى إثارة صخرة كبيرة منها اغتيال المخرج الهولندي تيوفان غوج في نوفمبر 2004 في أمستردام على يد" محمد بوري" والمظاهرات العنيفة التي اندلعت في أعقاب نشر رسوم الرسول صلى الله عليه وسلم في صفيحة "يولاندس بوستن " الدانماركية في 30 سبتمبر 2005.[1]

[1] –سحر ناصر ، " **الإسلام بعيون الأوروبيون .....تهديد للهوية أم إثراء ثقافي ؟** "
يوم 2015/04/22، على الساعة 21.10 على الموقع : .Islam on line.net/feker/report ‘s/423

كذلك يتميز الإسلام بأنه عنصر تأثير في المجتمعات الأوروبية ويمتلك قدرة كبيرة على تغيير التوازنات والحقائق المسلم بها والقيم والأمن في هذه المجتمعات وبذلك يعتبر الإسلام تهديدا وهو اللفظ الذي تستخدمه وسائل الإعلام على نطاق واسع ويمثل المسلمون اكبر أقلية دينية في أوروبا والإسلام هو أكثر الديانات نموا, الذي يصل إلى أوروبا كنتيجة غير متوقعة لظواهر اجتماعية لا علاقة لها بالدين.[1]

الإسلام في فرنسا في دراسة أعدتها وزارة الداخلية الفرنسية تقول إن 3600 فرنسي يعتنقون الإسلام سنويا، وأكدت الدراسة أن المسلمين الفرنسيين أكثرا التزاما وتندر الجريمة في أوساطهم وتشير الإحصائيات بأن في فرنسا 2300 مسجدا و07 ملاين مسلم ليصبح الإسلام الدين الثاني بعد المسيحية ، وهناك توقعات بأن يمثل المسلمون ربع سكان فرنسا.[2]

[1] – كارمن كوردا ،" **إعادة اكتشاف الانتماء الديني في عملية الهجرة** "، يوم 2015/04/22 على الساعة 21 :32 على الموقع : studiomediterraneo.com/aree-geographie /europa.www.contro

[2] –" **منتديات ستار تايمز** " .www.startimes.com/F.spx?T=33045780

جدول رقم 02:

Country	Total Population	Muslim Percentage	Muslim Population
Albania	2.8	79.9 %	2.24
Andorra	0.1	3 %	0.00
Austria	8.5	6.2 %	0.53
Belarus	9.5	0.2 %	0.02
Belgium	11.2	6 %	0.67
Bosnia Herzegovinian	3.8	60.06 %	2.28
Bulgaria	7.3	13.4 %	0.98
Channels Islands	0.2	1 %	0.002
Croatia	4.3	3 %	0.13
Czech Republic	10.5	0.5 %	0.05
Denmark	5.6	4.1 %	0.23
Estonia	1.3	0.7 %	0.01
Finland	5.4	0.8 %	0.04
France	63.9	9.6 %	6.13
Germany	80.6	5 %	4.03
Greece	11.1	4.7 %	0.52
Hungary	9.9	0.2 %	0.02
Iceland	0.3	0.2 %	0.00
Ireland	4.7	0.5 %	0.02
Italy	59.8	2.6 %	1.55
Kosovo	1.8	90 %	1.62
Latvia	2	0.45 %	0.01
Liechtenstein	0.04	4.8 %	0.00
Lithuania	3	0.1 %	0.00
Luxembourg	0.5	2.6 %	0.01
Macedonia	2.1	34.9 %	0.73
Malta	0.4	0.2 %	0.00
Moldova	4.1	0.5 %	0.02
Monaco	0.04	0.5 %	0.00
Montenegro	0.6	18.5 %	0.11
Netherlands	16.8	5.5 %	0.92
Norway	5.1	3 %	0.15
Poland	38.5	0.13 %	0.05
Portugal	10.5	0.6 %	0.06
Romania	21.3	0.3 %	0.06
Russia	143.5	19 %	27.27
San Marino	0.03	0 %	0.00
Serbia	7.1	3.2 %	0.23
Slovakia	5.4	0.1 %	0.01
Slovenia	2.1	2.4 %	0.05
Spain	46.6	2.3 %	1.07
Sweden	9.6	4.9 %	0.47
Switzerland	8.1	5.7 %	0.46
Ukraine	45.5	1 %	0.46
United Kingdom	64.1	4.6 %	2.96
Total	739.81		56.19

يمثل هذا الجدول توزع المسلمين في دول أوربا ويبلغ عدد سكان هذه القارة من المسلمين 56.19 مليون مسلم. **المرجع** (www.muslimpopulation.com)

قامت فرنسا بعدة اجراءات ضد المهاجرين غير الشرعيين ، حيث قام رئيسها نيكولا ساركوزي بعملية ترحيل عدد كبير منهم إلى بلدانهم الأصلية نفس الشيء بالنسبة لايطاليا يواجه فيها المهاجرين عدة

مشاكل من قبل الأحزاب اليمنية المتطرفة مثل الحزب الجمهوري وحجتهم في ذلك هو المشاكل الاجتماعية التي يشكلها المهاجرين غير الشرعيين على المجتمع الإيطالي.[1]

ويشار في هذا الصدر إلى تصريحات وزير الداخلية الألماني أو شيلي ووزيرة حماية المستهلك ريناتا كونست خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2004 بشأن أهمية دمج المهاجرين المسلمين في المجتمع الألماني على قاعدة المساواة أمام القانون وتوفير فرص التعليم المدني وتدريس الدين الإسلامي في المدارس الألمانية والتنبيه إلى مخاطر هؤلاء المهاجرين في أحياء منفصلة عن المجتمع الألماني وقد قوبلت بعض هذه المقترحات بمعارضة شديدة من قبل أنصار اليمين المتطرف الذين يرون في هذه التوجيهات تهديدا الهوية المجتمع الألماني ، ويأتي في هذا السياق أيضا دعوة بعض المسؤولين في ألمانيا وهولندا وفرنسا إلى الاستعانة برجال دين من داخل الاتحاد الأوروبي القريبين من الثقافة الأوروبية والمتفهمين لمقتضيات التعايش وطبائع الاختلاف بدلا في استقدام رجال دين من الدول الإسلامية نفسها والذين يكونون في معظم الأحوال غير متفهمين لهذه الموضوعات مما يعمق سوء الفهم المتبادل وفقا لوجهة النظر الأوروبية.[2]

المطلب الثاني :تهديدات الهجرة غير الشرعية قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001على الأمن الأوروبي.

نظرا لتفاقم وتزايد الهجرة غير الشرعية و التي أصبحت ظاهرة تثير قلق دول الاتحاد الأوروبي و العديد من المشاكل التي خلقتها و التي منها.

[1] – فيصل دليو وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص70.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص69.

الإخلال بالنواحي الأمنية :كذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات اثبات الشخصية فهدا ما يعني انه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لهده الجرائم و بالتالي تفشي المشاكل و المجرمين في المجتمعات الأوروبية[1]

الإخلال بالوضع الاقتصادي:رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن يعد في حد ذاته مشكلا أساسيا و خللا في سوق العمل الأوروبية ، باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية ،وذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور اقل و كذا شروط قاسية للعمل والتي يرفضها الأوروبيين الأصليين .

الإخلال بالبناء الديمغرافي :حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان الأوروبيين الأصليين .

مشكلة الأقليات :إن نهاية الحرب الباردة و ما حملته من تغيرات في الساحة الدولية، أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب و النزاعات داخل حدود الدولة الواحدة و بالتالي فتأثير الهجرة غير الشرعية على النمو الديمغرافي، و كذا الدافع السكاني في أوروبا قد يؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها مما يعني أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك أزمة تهدد أوروبا في عقر دارها .[2]

أي عامل التفريق الموجود داخل الاتحاد الأوروبي و الراجع أساسا إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين و السكان الأوروبيين الأصليين ،و كذا بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم ،أي بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أوروبا الشرقية و نفس الفئة القادمة من الضفة الجنوبية

---

[1] – ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 121 .

[2] – ساسي جمال،"**مصادر التهديد الجديدة للامن في المتوسط**" ،(الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق قسنطينة، منتوري ،2008) ،ص157

للمتوسط،خاصة من الدول العربية و الإسلامية، هذا ما أدى إلى ظهور العنصرية التي بدأت تتصاعد منذ بداية التسعينيات في غرب أوروبا حيث أصبح المهاجرون غير الشرعيون بصفة عامة يلامون على كل ما يحدث من مشاكل ،سواء التعامل بالمخدرات، الجريمة المنظمة ،و تفشي ظاهرة التسول[1].

مشاكل النفقات :زيادة النفقات لدول الاتحاد الأوروبي و ذلك من حيث تشديد الإجراءات على الحدود و ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين و احتجازهم و إعادة تسفيرهم ما يؤدي بالدول الأوروبية إلى تحديد ميزانية كاملة لمثل هذا النوع من العمل.[2]

مشاكل اجتماعية :إضافة إلى المشاكل السابقة تفشت في المجتمع الأوروبي ما يسمى بالزواج الصوري (الوهمي) حيث أظهرت وزارة الداخلية البريطانية ارتفاعا في الحالات المشتبه فيها التي تم الإبلاغ عنها من قبل المسجلين في انجلترا حيث إن الشباب و الشابات من بلدان أوروبا الشرقية و الذين لديهم الحق القانوني في الإقامة في بريطانيا يقومون و استغلال هذا الحق و ذلك ليتمكنوا من منح الزواج الصوري للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من أماكن أخرى من العالم وذلك بهدف حصولهم على حق الدخول و حق الإقامة حيث أفاد بعض من سجلوا الزواج انه في هذه الحالة يجدون أزواجا منعدمين لا يتكلم احدهما لغة الأخر.

مشاكل صحية :المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدرا لنشر الأوبئة و الأمراض مثل الايدز السارس التهاب الكبد الوبائي بالإضافة إلى كونهم لا يتوفرون على الإمكانيات اللازمة لتحمل دفع تكاليف و نفقات العلاج و معظمهم لا يدخلون في مظلة التامين الصحي . [3]

---

[1] – ناصر حامد ،" إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي" ، **مرجع سابق** ، ص157.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص157.

[3] – **المرجع نفسه**.

المطلب الثالث : تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001:

كان رد المجتمع الدولي على ظاهرة الهجرة غير الشرعية حازما خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، حيث وجد اتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب و التيارات المتطرفة .لذا شهدت سنة 2005 بروز ملف الهجرة غير الشرعية إلى مقدمة الأحداث السياسية في أوروبا ، و ذلك اثر التغيرات الدولية التي حصلت في النظام الدولي و على رأسها التغيرات التي حصلت في أوروبا في لندن بداية 2005 ،التي قام بها ثلاثة شبان ينتمون إلى أصول باكستانية و جامايكي أدت التفجيرات إلى مقتل 25 شخصا و إصابة نحو 700 شخص ، أما أحداث فرنسا فان القائمين بها هم أبناء المهاجرين من المغرب العربي و إفريقيا في 27 أكتوبر 2005 ، هذه الأحداث عبارة عن أعمال شغب و عنف ضد العنصرية تسببت في إحراق أكثر من 9000 سيارة و تدمير العديد من المنشات كذلك تبع هذه الاضطرابات أعمال شغب و عنف محدودة النطاق شملت كل من بلجيكا و ألمانيا و هولندا و اليونان.[1]

إن هذه الأحداث على الرغم من اختلاف طبيعتها حيث أن ما حدث في مدريد و لندن يختلف على ما حدث في فرنسا و ألمانيا و هولندا و بلجيكا ،و ذلك باعتبارها انعكاسا لظروف اجتماعية و اقتصادية للمهاجرين فيما يخص الأمن ، التهميش التطرف الإرهاب ، أما أحداث مدريد فهي ذات طبيعة أمنية ، هذا ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، وكذا موقفها من اتفاقية شنغن الخاصة بتأثيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي و قوانين الجنسية و الإقامة.[2]

---

[1] – ناصر حامد ،" **المهاجرون في أوروبا مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج** " ، " مجلة السياسة الدولية " ، العدد 163 المجلد 42 ، (مصر :مؤسسة الأهرام ، جانفي 2006) ، ص . ص 64 – 65.

[2] – **المرجع نفسه** ، ص.ص 64. 65.

الفصل الثالث : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي

لعبت أحداث 11سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا و هذا لأخذها بعدا دينيا ، إضافة للبعد الاقتصادي الذي اكتسبته قبل ذلك ، لذا برز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة و الإرهاب الدولي ، انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتضاعف مع موجات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وما ينتج عنها من تداعيات وبذلك فقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي[1]

وفي هذا الصدد اصدر وزير الداخلية البريطاني تشارلز كلارك بتاريخ 24 أوت 2005 قائمة بحضر بعض التصرفات في إطار مكافحة التطرف الإسلامي ،عقب تفجيرات لندن المتمثلة في خطر العنف و الإرهاب خلال الخطب العلنية ومواقع الانترنيت كما أعلن رئيس الوزراء طوني بلير عن سلسلة الإجراءات لمكافحة الإرهاب والمتمثلة في رفض منح اللجوء السياسي لكل من هو متورط في الإرهاب وإسقاط الجنسية البريطانية عن الأشخاص الذين يعملون ضد المصالح البريطانية ،وإنشاء لجنة تضم ممثلين عن مسلمي بريطانيا من أجل تامين دمج أفضل لهم في المجتمع البريطاني.[2]

رغم كل هذه الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية إلا أن السلطات الأوروبية اقل تشددا بالنسبة لسياسات الهجرة غير الشرعية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، فمثلا بالنسبة لفكرة تدعيم نظام الرقابة على الحدود ماي 2002 وفي الاجتماع السنوي للجنة الأوروبية كان هناك نظام دوريات متعددة القوميات على الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي وعندما تمت تجربته لمدة 15 يوما بواسطة مجموعة حرس حدود تابعين للدول الأعضاء يقومون بدوريات على حدود فرنسا، وايطاليا، واسبانيا

---

[1] – زهيرة حواس ، "**الحوارات الأمنية في المتوسط احتواء أم الهندسة إقليمية ، دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون،(باتنة :جامعة الحاج لخضر ، 2011/2010) ،ص 164.

[2] – ناصر حامد ،**مرجع سابق**، ص66.

تم اعتقال 4500 حالة هجرة غير شرعية،واعتقال 24 حالة للاتجار بالمخدرات وبالرغم من هذا النجاح عندما اجتمع وزراء الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في الشهر التالي لم يشيروا إلى عملية الارتقاء بأمن الحدود و الهجرة.[1]

[1] - إبراهيم احمد عرفات ،"**كيف تدافع اوروبا و امريكا عن نفسيهما** "،يوم 2015/04/24 على الساعة 13 على الموقع : WWW. hrea .or.gindex

الفصل الرابع

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات للتقليل من حدة الهجرة غير الشرعية، والتي تمثلت في الآليات الداخلية، أي على مستوى الاتحاد الأوروبي داخليا، لمحاولة الوقوف امام تدفق المهاجرين بتسخير كافة الوسائل .

المبحث الأول :الآليات الأوروبية على المستوى الداخلي

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات للتقليل من حدة الهجرة غير الشرعية ،و التي تمثلت في الآليات الداخلية ،أي على مستوى الاتحاد الأوروبي داخليا ،لمحاولة الوقوف امام تدفق المهاجرين بتسخير كافة الوسائل .

المطلب الأول : الشرطة الأوروبية (اليوروبول):

لقد كانت الأبعاد الدولية للجريمة المنظمة الحديثة خصوصا في مجال تهريب المخدرات هي التي دفعت الدول الأوروبية إلى التفكير في إنشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات و الاستخبارات المتعلقة بالشبكات الإجرامية و طرق نشاطها و أماكن استقرارها ،و تم تكريس هذه الفكرة من خلال منظمة الشرطة الأوروبية EUROPOL في نوفمبر 1991 ، عهد لها في البداية التنسيق في مجال مكافحة تهريب المخدرات و تبييض عوائد الأموال ، لكن مجالاتها توسعت إلى الإرهاب و الجريمة المنظمة من خلال المعاهدة التي خصصت لها و الموقع عليها في 07 نوفمبر 1992 ، و التي دخلت حيز التنفيذ في 1998 ، و بذلك تأخرت البداية الفعلية لممارسة مهامها إلى جويلية عام 1999، لكن الشيء الايجابي أنها اليوم أصبحت ذات اختصاصات موسعة ، زيادة على ما ذكرنا إلى الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية و أعمال التهريب.[1]

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحركات و التحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي ،و رغم فرق البحث المشتركة ، إلا انه ليس لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية

[1] – حمدي شعبان ،" **الهجرة الغير شرعية الضرورة و الحاجة** "، طبعة 07 ،(مصر : مركز الإعلام الأمني ، 2001)،ص 14.

الميدانية من قبض و تفتيش و مطاردة و غيرها ، و تبقى تلك من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو عملا بمبدأ السيادة.[1]

من بين المهام التي قامت بها اليوروبول في عام 2011 كانت النمسا و المجر تشهد زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة غير الشرعية عليها و بدعم من اليوروبول تم إنشاء مشروع (محاربة الهجرة غير الشرعية التي تمس المجر و النمسا) حيث تم القبض على 7249 مهاجرا غير شرعي عبر صربيا إلى المجر ، ضمن هذا المشروع شاركت فيه الاستخبارات الجنائية ذات صلة مع اليوروبول من خلال استخدام البيانات في أكثر من 500 هاتف نقال ثم تحليل البيانات من اجل الكشف عن شبكات تنظيم الهجرة غير الشرعية.[2]

المطلب الثاني : الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود فرونتكس :Frontex

تعتبر الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود فرونتاكس الجهاز الدولي الوحيد الذي وضع خصيصا من اجل مراقبة الحدود بل يمكن القول انه وضع لأجل صد وفود الهجرة التي تقصد أوروبا ، ولقد تم إنشاؤها من قبل الاتحاد الأوروبي عبر مراحل عديدة ، اذ كانت بداية هذه الوكالة من خلال اتفاقيتي ديبلان الأولى و الثانية بين عامي 2000و 2001 ، و التي أقرت المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء ثم في جوان من عام 2002 اقر المجلس الأوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة خلص إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلال تاطير السياسة الأوروبية لمدة خمس سنوات.[3]

قامت فروتتكس بعملية نوكيلوس عام 2008 التي ركزت على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا و ايطاليا و مالطا ، لكن هذه العملية أخفقت بسبب الاختلافات في الرأي حول المسؤولة عن المهاجرين الذين تم

---

[1] –حمدي شعبان **المرجع نفسه** ،ص 14.

[2] – خديجة بثقة ، **المرجع نفسه**.ص 81.

[3] – **المرجع نفسه** ،**نفس الصفحة** .

إنقاذهم من البحر ، كذلك أدق عملية هيرا الخاصة بفرونتكس عام 2008 إلى ردع حوالي 4 ألاف و 373 مهاجرا غير شرعي إلى غرب إفريقيا كانوا متجهين إلى جزر الكناري.[1]

كما تعتمد فرونتكس على التكنولوجيا من خلال مساندتها للمفوضية الأوروبية من خلال تقديم اقتراح حزمة الحدود الذكية إلى المجلس و البرلمان الأوروبي كوسيلة لخلق أوروبا آمنة هذه الحزمة من شانها تسيير تشريع إجراءات حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ، تتألف هذه الحزمة من مبادرتين نظام الدخول و الخروج EES و برنامج المسافر المسجل RTP يعمل EES على تسجيل مكان الدخول و خروج المسافرين من رعايا الدول الأخرى للاتحاد و يقوم النظام بحساب مدة الإقامة القصيرة معتمدا على التكنولوجيا الالكترونية لدخل محل النظام اليدوي الحالي ختم و إصدار السلطات الوطنية عند وجود أي سجل الخروج و انتهاء الوقت تسمح RTP بمراقبة المسافرين من دول العالم الثالث لدخول لاتحاد الأوروبي مع مراعاة الفحص التدقيق.[2]

المطلب الثالث : الكلية الأوروبية للشرطة (CEPOL):

الكلية الأوروبية للشرطة "CEPOL" هو جهاز تابع للاتحاد الأوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر من عام 2005 بموجب القرار "JAI/681 /2005" يقع مقرها في برا مشيل "Bramshill" في المملكة المتحدة تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوروبا ، وتهدف إلى تقديم المساعدة في مسايرة مختلف التهديدات و الأخطار ، مع الإشارة إلى أنها تركز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الاتحاد ، وبمعنى أخر فإنها تعني أكثر بالأخطار الهجرة للحدود التي تعتبر تهريب المهاجرين احدها ، ولكي تؤدي هذا الدور فان هذه الكلية تنظم مئات العمليات في مجالات مختلفة ، بالخصوص في المواضيع المهمة بالنسبة للشرطة

[1] – نادية ليتيم ، فتيحة ليتيم ، " **البعد الامن في مكافحة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا**" ،السياسة الدولية .

[2] – خديجة بثقة ، **مرجع سابق**،ص 84.

الأوروبية باختلاف جنسياتها ، و إن كانت هذه الكلية لا تتمتع بصلاحية التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم اهتماما فعالا من خلال ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود.[1]

برنامج اينيس (AENEAS): يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية و مشورة لبلدان الجوار لتعزيز الهجرة القانونية و مكافحة الهجرة غير الشرعية و هو ما تجسد في برنامج اينيس الذي يعتبر مساعدة مالية و تقنية للبلدان الثالثة ،و هي محددة و متكاملة فيما يتعلق ببرامج أخرى بهدف دعم هذه البلدان على تحسين إدارة تدفقات الهجرة من جميع جوانبها قدم البرنامج إطارا للجماعة الشاملة التي تعزز التعاون بين الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي و البلدان الثالثة و الجهات الأخرى المعينة بقضايا الهجرة ، اذ تتراوح فترة ما بين 2004 إلى 2006 المبلغ قدره 120 مليون يورو، يركز بصفة خاصة على البلدان التي وضعت اتفاقات إعادة القبول مع الاتحاد و يهدف إلى :[2]

- تطوير تشريعات في مجال الهجرة القانونية و لاسيما قواعد القبول .
- وضع الهجرة القانونية وفقا لتحليل الوضع الديمغرافي و الاقتصادي و الاجتماعي لبلدان المنشأ و البلدان المضيفة و قدرة الاستقبال لهذه الأخيرة ، و رفع الوعي بمزايا الهجرة القانونية و عواقب الهجرة غير الشرعية.
- تطوير تشريعاتها و ممارستها الوطنية فيما يتعلق بالحماية الدولية بغية الامتثال مع أحكام اتفاقية جنيف لعام 1951 حول وضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 و الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة لضمان مراعاة مبدأ مدة الإعادة العشرية و إلى تحسين قدرة البلدان المعنية الثالثة التي تتلقى طالبي اللجوء.

---

[1] – خديجة بثقة، **المرجع نفسه** ، ص 86.

[2] – منيرة بلعيد،"**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي:دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**"،(الملتقى الدولي:الجزائر واقع و أفاق ،قسنطينة :جامعة منتوري)،ص 107.

المبحث الثاني:الاليات الأوروبية على المستوى الخارجي

تعددت الآليات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي لمجابهة أخطار الهجرة غير الشرعية ، والتي يمكن توضيحها فيما يلي :

المطلب الأول : الشراكة الاورو متوسطية :

منذ نهاية الحرب الباردة عرف النظام الدولي العديد من التغيرات من بينها ظهور نمط جديد من الأخطار أو التهديدات و ذلك بتغير مفهوم الأمن من خلال انتقاله من مستوى الدولة إلى مستويات أخرى، وكذا من الأمن العسكري إلى اعتماد مكانيزمات جديدة ، على هذا الأساس أخذت الشراكة الأمنية ميكانيزم جديد يعتمد على الأمن الإقليمي في إطار تعاون و حوار مشترك ، وقد تبنى مشروع الشراكة الاورومتوسطية مفهوم الشراكة لضمان الاستقرار و تحسين الأمن المتبادل.[1]

وهذا نظرا لأنه لكل من دول الاتحاد الأوروبي و كذا دول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في ضمان الحدود الخارجية لدول المنظمة و التعاون الإقليمي بين الضفتين ، على هذا الأساس وضعت اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية في 1995 ، ضمت 27 دولة أوروبية و 16 دولة متوسطية غير أوروبية و قد شملت الشراكة على ثلاث محاور من بينها محور السياسة و الأمن و الذي يشمل الشؤون الداخلية و العدالة ، حقوق الإنسان و الديمقراطية ،و ملف الهجرة بكل أبعاده الأمنية و السياسية ، حيث اتفق كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط على ضرورة تسهيل إجراءات بناء الثقة و الأمن ، من خلال نزع أسلحة الدمار الشامل و ضبط التسلح.[2]

---

[1] - منيرة بلعيد ، **المرجع نفسه** ، ص 107 .

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 107.

المطلب الثاني : سياسة الجوار الأوروبية :

في عام 2003 و مع بداية التوسع القائم بالاتحاد الأوروبي قامت المفوضية الأوروبية بتقديم مفهوم جديد يطلق عليه سياسة الجوار الأوروبي لكافة الدول المجاورة لها شرقا و جنوبا حيث شارك فيها ستة عشرة دولة و هي: من الجنوب المتوسطي الأراضي الفلسطينية المحتلة ,سوريا، الأردن ، لبنان,ليبيا,المغرب,الجزائر ، مصر، تونس، و من الجهة الشرقية لأوروبا : أرمينيا ، أذربيجان، روسيا البيضاء ،جورجيا، مولد وفا، أوكرانيا .[1]

وتشجع سياسة الجوار الأوروبية مبادئ رائدة مثل:" التملك المشترك" كما أطلقت آلية مستحدثة للتمويل و هي الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة في يناير2007.

و منذ 2004 تم استبدال الآلية الأوروبية للحوار و الشراكة بالآلية الأوروبية للجوار و هي آلية تركز أكثر على السياسات و تشجع التمايز، و المزيد من المرونة كما تقوم على شروط أكثر صرامة و مبدأ تقديم الحوافز لأفضل البلدان الشريكة أداءا .[2]

و تهدف سياسة الجوار الأوروبي إلى:

إقامة شركات اقتصادية و سياسية قوية تقوم على القيم المشتركة و الرخاء و الأمن، و ذلك بهدف تقليص نسبة الفقر خاصة في الدول النامية التي تتجاوز الاتحاد الأوروبي و هذا يؤدي إلى تقليص نسبة المهاجرين غير الشرعيين الوافدين ،و الذين يعتقدون أن السبب الاقتصادي من أهم الأسباب الدافعة للهجرة

[1] – نادية ليتيم ، فتيحة ليتيم، سياسة الجوار الأوروبية،يوم 2014/04/24على الساعة 23:47 على الموقع :-www.enpi inFo. /Main.php ?id=41

[2] – **المرجع نفسه.**

غير الشرعية و ذلك طمعا منهم في تحسين فرصهم في العيش،" بناء الأمن في جوارنا"هي من أهم الأهداف الرئيسية في الإستراتيجية "الأمنية الأوروبية.[1]

تمثل كذلك إدارة الحدود دورا مركزيا في سياسة الجوار في إطار برنامج لاهاي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والذي سطر من خلال مؤتمر انعقد في ماي 2010 في هولندا يضم دول شمال و جنوب المتوسط، يدعو هذا المؤتمر إلى إضفاء طابع إنساني على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال تنمية جوار أوروبا من اجل ضمان امن أوروبا حيث اقترح المشاركين تقديم مساعدات من طرف الاتحاد الأوروبي إلى بلدان جنوب المتوسط خصوصا المناطق التي تعتبر مصدرا للهجرة غير الشرعية، و شددوا من خلال المؤتمر على ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتطلب شركاء ملتزمين بنص التوجهات الشاملة التي تربط بين الديمقراطية و التنمية .[2]

لقد ارتكز المحور السياسي الأمني لسياسة الجوار على مناقشة التهديدات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة و كذا ما بعد 11 سبتمبر2001. و التي تتميز بظهور تهديد الإسلام القادم من بلدان جنوب المتوسط ، و التي يتم ربطها بالمهاجرين عامة و غير الشرعيين منهم بالأخص .[3]

–لقد سمحت عملية برشلونة بنوع من الاستقرار على مستوى الاستقرار الكلي و فتح الأسواق, و بعض الإصلاحات, السياسية المحدودة، و سمحت كذلك بالتقاء منظمات المجتمع المدني, و دفعت باتجاه الاهتمام الأكاديمي بالقضايا المتوسطية. كما حفزت الأقاليم و المدن في مجال المواضيع المشتركة و سهلت

---

[1] – منصف السليمي،"**مؤتمر أوروبي غربي يقترح بدائل لمعالجة معضلة الهجرة غير الشرعية**" .يوم 25/04/25 على الساعة 10:00 على الموقع:.http://www.dettreft de /%9

[2] – **المرجع نفسه.**

[3] – زهير بوعمامة،"**السياسة الأوروبية للجوار :دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي**"،العدد 5 ,(مجلة الفكر, 2010) ،ص 243.

الشراكة بين المتعاملين الاقتصاديين. كل هذا لا يمكن إنكاره لكن يبقى غير كاف لمواجهة النزاعات المستعصية التي تسمم العلاقات و التحديات التي يفرضها المجال المتوسطي في خلق فرص للعمل. و الحد من الفقر و إصلاح التعليم و الانفتاح الثقافي، و الإصلاحات السياسية و المؤسساتية ،و الحد من الهجرة و الضغط الديمغرافي.[1]

الاتحاد من اجل المتوسط:فيما يخص فكرة إنشاء مشروع الاتحاد المتوسطي, بعد انتخاب ساركوزي رئيسا للجمهورية الفرنسية ،قام بزيارة دولة المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم 23 أكتوبر عن مشروعه الرامي إلى بناء" الاتحاد المتوسطي "عارضا لخطوطه العامة.و مقدما إياه على انه تكتل سياسي،اقتصادي و ثقافي يتعامل مع كل الدول على قدم المساواة ،و سيعتمد في عمله على براغماتية وظيفية بحيث سيهتم بمشاريع واقعية محددة تمس المصالح الحيوية لكل شعوب المتوسط مثل التنمية المستدامة ،الطاقة ،المياه،الصحة ،البيئة و هو لا يتوخى أن ينافس أو يكون بديلا للمشاريع الأورو متوسطية القائمة و بالخصوص مسار برشلونة ،بل يهدف أن يمنح لها دفعة قوية.[2]

في محاولة خلق الاتحاد للتعاون في مواجهة الهجرة غير الشرعية إلا أن هذا غير ممكن في غياب موضوع مراقبة الهجرة غير الشرعية ،بسبب رغبة الدول في معالجة هذه الظاهرة في لقاءات و حوارات ثنائية.[3]

مبادرة (5+5) :

[1] – بارد رتيبة، **مرجع سابق**، ص 169.

[2] –**المرجع نفسه** ،ص 175.

[3] – حمزاوي جويدة،**مرجع سابق** ،ص 125.

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط إلى سنة 1983 ،حيث اقترح آنذاك الرئيس الفرنسي فرنسوا متيران خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الأمن و التعاون لغرب المتوسط على إن يضم المغرب ،الجزائر،تونس،إيطاليا،إسبانيا،إلا أن بعض الدول المغاربية مثل: الجزائر عارضت هده المبادرة التي تشكل محاولة لإرساء حوار أوروبي، وذلك لاستبعادها بعض البلدان، مثل: مالطا و ليبيا و تجاهلها للصراع العربي الإسرائيلي.[1]

عقدت قمة لمنتدى 5+5 في تونس سنة 2003 كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة و شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة .[2]

وقد ركزت هده القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية ، و كذا محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين .و بالتالي فالعمل مع هاته الدول هو ضرورة محتمة و ذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور.[3]

[1] – عبد النور بن عنتر،"**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**"،**مرجع سابق**،ص 99.

[2] – ساسي جمال،**مرجع سابق** ،ص 159.

[3] – عثمان الحسن محمد نور،ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سابق** ،ص 49.

المطلب الثالث : الاتفاقيات الثنائية الأمنية :

إضافة إلى كل الإجراءات السابقة، فان هناك اتفاقيات ثنائية أبرمت بين دول الاتحاد الأوروبي و أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين و غالبا ما تنص على مايلي.[1]:

-إنشاء مراكز التدريب لإعادة تأهيل المهاجرين غير الشرعيين العائدين .

-إعانات اقتصادية للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من اجل إعادة تشغيل العائدين .

-و قد طرحت كل من ألمانيا و فرنسا في أواخر 2007 في اللقاء الذي عقد في مدينة ستراسفورد البريطانية اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة و من بين أهمها نذكر :

اتفاقية بين ايطاليا و مصر :

و تنص على إعطاء فكرة كافية للمعطيات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الايطالي لكافة تكاليف إعادة التوطين.[2]

اتفاقية بين اسبانيا و المغرب :وقعت في 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية و بموجب هده الاتفاقية يسمح لـــ 3000 عامل موسمي من المغرب للعمل في اسبانيا لمدة لا تزيد عن 9 أشهر و هي تعد نموذجا من الاتفاقيات الناجحة في مواجهة الهجرة غير الشرعية.[3]

اتفاقية بين ايطاليا و الجزائر: و بموجبها تم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، و قد تم ترحيل أكثر من مليون شخص و قد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين بين عامي 2009/2008.[4]

---

[1] – عزت حمد التشييني،"**مكافحة الهجرة غير المشروعة**"، ط1 ، (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2010)،ص 146.

[2] – **المرجع نفسه** ،ص 145.

[3] – **المرجع نفسه** ،ص 156.

[4] – **المرجع نفسه** ،ص 155.

اتفاقية شنعن: شنعن هي اسم بلدة في لكسمبورغ حيث تم التوقيع على اتفاقية شنغن عام 1985 على متن قارب في نهر موسيل الذي يشكل الحدود بين لكسمبورغ و ألمانيا هده الاتفاقية تعمل على إنهاء مراقبة الحدود بين عدد من الدول الأوروبية.[1]

بحلول سنة 2005 دخلت الاتفاقية حيز التنيفيذ ليصبح مع الوقت عدد أعضاءها 26 بلدا أوروبيا منها 22 بلدا من الاتحاد الأوروبي ما عدا بريطانيا و الدنمارك و ايرلندا و أربعة خارجه هي: سويسرا،أيسلندا، النرويج ،و ليشينشتاين ،تم الاتفاق فيه على إزالة الحدود بين الدول الأعضاء و السماح لها بإعادة نقاط المراقبة بشكل مؤقت على حدودها في حال و جود خطر كبير حتى النظام العام أو الأمن الداخلي أي مدة لا تزيد عن 30 يوما .[2]

- تشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها ، يذكر من بينها: المشروع الاسباني الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، القاصي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى 06 أمتار، و هو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة و بكاميرات الصور الحرارية، و أجهزة للرؤية في الظلام و بالأشعة تحت الحمراء، و في الوقت نفسه، قامت اسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الالكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي و رادارات.[3]

---

[1] - عزت حمد التشييني ، **المرجع نفسه** ،ص 155.

[2] – أحمد طاهر ،"**إختبار شنغن:سياسات الهجرة و تأثيرها على الوحدة الأوروبية**" ،يوم: 2015/04/25 على الساعة 13:00 على الموقع:.www.siyasa.orq.eg/News Q /1792.aspx

[3] – نادية ليتيم، فتيحة ليتيم ،"**السياسة الدولية** ".1 كانون الثاني/يناير 2011 يوم 2015/04/25 على الساعة 13:23 : على الموقع.www.ALHoukoul.com/artile/4679.

تم عقد اجتماع اورو متوسطي عن الهجرة في الغراف في البرتغال و تم التركيز على انه ينبغي التقليل من الهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال سوق العمل و دعم الدول المصدرة للهجرة .و تمت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة غير الشرعية لتعزيز معايير أفضل للعودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم خاصة أن الإسلام هو التهديد الجديد الذي حل محل الشيوعية، و دلك بتوظيف مسألة الحضارة باعتبارها خطرا يحمله المهاجرون غير الشرعيون إلى أوروبا و التي هي خطر على المسيحية.[1]

[1] – مصطفى بخوش،"**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**" ، دراسة في الرهانات و الأهداف ،(القاهرة:دار النشر و التوزيع،2006)،ص 17.

كافة الآليات التي قام بها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية للتقليل من توافد المهاجرين غير الشرعيين و التي تتنوع بين اتفاقيات بين دول الأوروبية و دول جنوب المتوسط على الأقل للتقليل من تدفق المهاجرين من هاته الدول،لكن بالرغم من هذه الإستراتيجيات إلا أن العدد في تزايد مستمر رغم التسديدات الأوروبية من صرامة للمعابر،و مراقبة الحدود خاصة البحرية .التي أصبحت الملاذ الأول للمهاجرين بما يسمى بقوارب الموت.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "الهجرة غير الشرعية وتأثيرها في الأمن الأوروبي " فإن الهجرة غير الشرعية باختلاف تسمياتها أضحت من مواضيع الساعة التي يهتم بها المجتمع الدولي وتشكل هاجساً للاتحاد الأوروبي ذلك لارتباطها بالأمن خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2011 و التي أخذتها الدول الأوروبية على محمل الجد. و هذا لما تشكله الهجرة غير الشرعية من تهديد للأمن الأوروبي من كافة النواحي الاقتصادية، الثقافية، السياسية... الخ

و لكون الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن الأوروبي بتزايد تهديداتها مما جعل الدول الأوروبية تسعى جاهدة لإيقاف الكم الهائل من المهاجرين غير الشرعيين، بالرغم من تشجيع أوروبا لهجرة الكفاءات للاستفادة منها في بعض القطاعات المهمة .

و هذا بإتباع العديد من الآليات للتقليل منها في إطار الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية مع الدول المصدرة التي تعتبر شريك مهم في تزايد الهجرة .وإن الحل المطروح الآن يطغى عليه الجانب الأمني ولا يشكل حلاً ناجعاً للمشكلة، إذ لا شك أن حكومات الدول التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل المسؤولية عن مأساتهم ، إن عجزها عن تحقيق التنمية وتأمين العيش الكريم والاستقرار لمجتمعاتها هي من الأسباب الكامنة وراء هذه الهجرة وهذا الإصرار على الرحيل بالرغم من كل المخاطر المحدقة فهي من الأسباب الأولية والتي تحتاج قبل غيرها إلى حلول ناجعة ، ومع ذلك فإن هذه الدول ليست وحدها من يتحمل ذلك. فهذا الأمر يحتاج إلى دراسة واعية متأنية لجذور هذه المشكلة وإيجاد الحلول الممكنة والناجعة لمعالجة هذه الظاهرة وخلق وتطوير برامج تنموية في الدول التي يأتي منها المهاجرون وتمكينهم من فرص عمل وكذلك يتطلب وضع استراتيجيات على مدى بعيد لمعالجة هذه الظاهرة عبر انخراط الدول في إقامة

مشاريع مشتركة وتحقيق قدر من الاستقرار لتأمين مصادر للعيش الكريم للفرد فيها ، وعدم تسويق هذه المشكلة بين الفينة والأخرى .

كما توصلنا في هذه الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات هي كمايلي:

-الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عالمية اصحي العلم يعاني منها سواء الدول المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين.

-دول الجنوب و إن كانت السبب الرئيسي في الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها دول الاتحاد الأوروبي كون معظم الآليات المطروحة من طرف الاتحاد الأوروبي.

- رغم وضع الاتحاد الأوروبي للعديد من الآليات إلا أن المهاجرين يخاطرون بأنفسهم للوصول إلى الجنة الموعودة.

- لا بد من وضع قنوات للهجرة النظامية للعمال ذوي الكفاءات العليا للهجرة إلى أوروبا .

-لا بد من العمل على تنمية دول الجنوب للقضاء على الهجرة بخلق فرص الشغل للشباب الراغب في الوصول إلى الضفة الأخرى و تعريض أنفسهم للخطر.

- ينبغي التعامل مع إشكالية الهجرة غير الشرعية ، باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه، ينبغي أن يتم وفق إستراتيجية اجتماعية واقتصادية وتربوية متكاملة تشرك كل الفاعلين، وتراعي مصلحة كل الأطراف وبالتأكيد فإن هذه الرؤية الشمولية تجسد بالفعل، المنطلقات الأساسية لمعالجة الهجرة من منظور إنساني وتنموي واقتصادي، يؤدي حتماً إلى تحريك عجلة الإنتاج والتنمية المحلية وتقوية فرص الاستثمار، لتشغيل اليد العاملة التي تشكل مصدراً للهجرة غير الشرعية.

ملخص :

إن الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية، وذلك لتوافد الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية ، خاصة في السنوات الأخيرة ومع الزيادة في عدد السكان و تدهور الأوضاع المعيشية بدول الجنوب.

هذا التوافد الكبير للمهاجرين له انعكاسات و تأثيرات كبيرة على الدول المستقبلة ، لكن تغيرت نظرة الدول الأوروبية لهؤلاء المهاجرين الذين كانوا فيما سبق الخزان الذي يمول أوروبا بالأيدي العاملة لإعادة اعمارها بعد الحربين العالميتين فأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي أضفت عليها الطابع الأمني لاحتمال وجود علاقة بين المهاجرين و الشبكات الإرهابية حسبما تروج له الحركات المعارضة للهجرة . أصبحت بذلك أوروبا تواجه تهديدا في عقر دارها يتزايد بوتيرة كبيرة تثير رعب الحكومات الأوروبية، وهذا ما أكدته الأحداث التي وقعت بباريس،وإسبانيا، وتفجيرات ميترو الأنفاق في لندن .

وفي سعيها إلى حماية أمنها من خطر هذه التهديدات وضعت الدول الأوروبية العديد من الآليات لمجابهة هذه الأخطار نذكر منها : الإتحاد من أجل المتوسط، سياسة الجوار الأوروبية ، الشراكة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى تشديد الحراسة على الحدود ، إنشاء مراكز تجمع للمهاجرين ...الخ .

Résumé:

L'immigration illégale des phénomènes les plus importants qui affligent les sociétés européennes, à l'afflux d'un grand nombre d'immigrants illégaux à côtes européennes, en particulier au cours des dernières années avec l'augmentation de la population et de la détérioration des conditions de vie des pays du sud.

Ce grand filet de migrants a des implications et des impacts significatifs sur les pays d'accueil, mais a changé le regard des pays européens pour ces migrants qui ont été dans le passé le réservoir, qui finance l'Europe la main-d'œuvre à la reconstruction, après les deux guerres événements mondiaux d'évènements dix de Septembre 2001, qui ont la nature de la sécurité de l'existence possible d'une relation entre les immigrants et les réseaux terroristes, telle que promue par les mouvements d'opposition de la migration. Ainsi, il est devenu l'Europe est confrontée à une menace dans leur propre arrière-cour est en croissance à un rythme beaucoup exciter horreur gouvernements européens, et cela a été confirmé par les événements qui ont eu lieu à Paris, et l'Espagne, et les attentats dans le métro de Londres.

Dans leur quête pour protéger sa sécurité contre le risque de ces menaces des pays européens et développé de nombreux mécanismes pour faire face à ces dangers, y compris: Union pour la Méditerranée, la politique européenne de voisinage, le partenariat euro-méditerranéen, en plus de resserrer la surveillance de la frontière, de créer un centre déttenues pour les immigrants ... ETC

قائمة المراجع:

باللغـــــــــــة العربيـــــــــــــة:

*مـــــن الكتـــــــب:

01/ أبوعيالة، فتحي. **دراسات في جغرافيا السكان**، بيروت: دار النهضة العربية، .1978

02/ أبو مالة ،عبد الرحمان . " **قضايا في اللجوء و الهجرة**"، ط1، فلسطين :معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ، 2008.

03/ إسماعيل،أحمد علي ."**أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**"، ط 8 ،القاهرة : دار الفجالة، 1997.

04/ الشهاوي ، طارق عبد الحميد. "**الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية** "،ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،2009

05/ السيد ، عبد المعطي السيد. "**علم اجتماع السكان**"، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2006 .

06/ بن عنتر،عبد النور. " **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** " ،أوروبا و الحلف الأطلسي ،الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005 .

07/ بخوش،مصطفى ."**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**" ، دراسة في الرهانات و الأهداف ،القاهرة:دار النشر و التوزيع،2006.

08/ جون بليس ستيف سميث. " **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** "، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية، 2008.

09/ جلبي، عبد الرزاق علي ."**علم اجتماع السكان**"، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1984.

10/ دليلو فيصل وآخرون. " **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**"، الجزائر: مخبر علم اجتماع والاتصال، 2003

11/ حمد التشييني،عزت. "**مكافحة الهجرة غير المشروعة**"، ط1 ، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،2010.

12/ مصطفي منصور، ممدوح محمد ." **سياسات التحالف الدولي**"، **دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى**،القاهرة :مكتبة مدبولي، 1997.

13/ عبد العزيز،أحمد ." **الهجرة غير الشرعية** " ،الانتشار،الأشكال و الأساليب المتبعة، ط1 ،الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010).

14/ على العمر ،علي شفيق ." **العلاقات الدولية في العصر الحديث**" ، المغرب : دار نشر المعرفة 1990 .

15/ عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ."**الهجرة غير المشروعة و الجريمة** "،الرياض :مركز الدراسات و البحوث ،2008.

16/ عبيد الله مصباح ،زايد. " **السياسة الدولية النظرية الممارسة** " ،ليبيا : دار الوراء ، 2002 .

17/ شعبان،حمدي. " **الهجرة غير المشروعة الحاجة والضرورة الملحة** "، ط7 ، مصر: مركز الإعلام الأمني.

*مـــن المعاجـــــم :

01/ معجم الكافي. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ط5، بيروت. 1055

*مـــن المجـــــلات :

01/ الأصفهاني ، نبيه ."**الأمن الأوروبي والمعاهدة السوفياتية الألمانية** "،"مجلة السياسة الدولية " ،العدد 63 ، (القاهرة :مؤسسة الأهرام ، 1971) ،ص86.

02/ الحربي ،سليمان عبد الله ." **مفهوم الأمن ، مستوياته وضعية وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر** " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، .2008

03/ بوعمامة،زهير. "**السياسة الأوروبية للجوار:دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي**"،العدد 5 , مجلة الفكر, 2010.

04/ حامد ،ناصر. " **المهاجرون في أوروبا مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج** " ، " مجلة السياسة الدولية " ، العدد 163 المجلد 42 ، مصر :مؤسسة الأهرام ، جانفي 2006 .

*مـــــن المذكـــــــــــرات:

01/ العاقل، رقية ."**الهجرة والأمن في غرب المتوسط**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية: (جامعة الجزائر:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ،2008)، ص ص 10-12.

02/ بتقة،خديجة. "**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، مذكرة متنوعة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية إستراتيجية: (جامعة محمد خيضر بسكرة :كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2014/2013).

03/ بن زيد،غالية. " **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف السبعينيات**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : (كلية العلوم الاتصال والإعلام، جامعة الجزائر،بن يوسف بن خدة ، 2005)،ص 16،

04/ حواس ، زهيرة. "**الحوارات الأمنية في المتوسط احتواء أم الهندسة إقليمية** ، **دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون : (باتنة :جامعة الحاج لخضر ، 2011/2010) ،ص .164

05/ طويل ، نسيمة ." **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا : دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسة تخصص علاقات دولية : (جامعة الحاج لخضر : باتنة ، 2009)، ص 44 – 45 .

06/ مرسي ليلى،" **حلف شمال الأطلنطي** "، العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة 1945 : (مصر :دار الجامعة الجديدة،2001/2000) ، ص42 .

07/ مرقس، وفاء."**أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية** "، رسالة ماجستير، كلية الأدب،: (جامعة القاهرة: 1985)، ص 130.

08/ ساعد، رشيد ."**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: تخصص دراسات مغاربية : (جامعة محمد خيضر: بسكرة،2012/2011)، ص-

09/ عبد الحق زغدار." **إشكالية الأمن في المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب المتوسط** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة . فرع : العلاقات الدولية: (جامعة الحاج لخضر: باتنة ، 2008) ، ص58.

10/ قسوم سليم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الاستراتيجية والمستقبليات،(2011/2010).

11/ قوجيلي ،سيد أحمد ." **البناء الإيتيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية**"، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم . السياسية 2010.

12/ قريب ، بلال. "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في منظور أقطابه**" ،مذكرة لنيل شاهدة الماجستير في العلو م السياسية ، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية : (باتنة ، 2010 / 2011).

13/ رتيبة، بارد **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 45**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (تخصص ،دبلوماسية و تعاون دولي،جامعة الجزائر–بن يوسف بن خدة2009/2008) .

14/ رداف، طارق . "**الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف شمال أطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة .فرع العلاقات الدولية والعولمة: (قسنطينة .:جامعة منتوري ، 2005/2004)

15/ ختو، فايزة. " **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار غير العلاقات الأورو مغاربية 1995 /2010**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، العلاقات الدولية : تخصص الدراسات الامنية : (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ،2011/2010).

*مـــــن الملتقيـــــــات:

01/ بلعيد ،منيرة ." **ديناميكيات الأمنية الجديدة في الاقليم المتوسطي**" ،(دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة في الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط، ملتقى قسنطينة ، 2008.

02/ جمال،ساسي ."**مصادر التهديد الجديدة للامن في المتوسط**" ،الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق قسنطينة منتوري ،2008 .

03/ محمد عياد،سمير ."**الهجرة في المجال الأورو متوسطي، العوامل والسياسات**" ، الملتقى الدولي:" الجزائر و الأمن في المتوسط" ،جامعة قسنطينة ،.2008

04/ عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك." **الهجرة غير الشرعية**"، واقع وأفاق قسنطينة، جامعة منتوري.

*مـــن المواقـــع الالكترونيـــة :

01/ الحاجي، محمد. " **البطالة في أوروبا تبلغ نسبة قياسية** " ، يوم 2015/04/12 على الساعة .21.39 الموقع : france24 http://wwwhttp://www.Moqael.com/openshare/BeHoth/NaTo/htm..com

02/ إبراهيم ،احمد عرفات. "**كيف تدافع اوروبا و امريكا عن نفسيهما** "،يوم 2015/04/24 على الساعة 13 على الموقع WWW. hrea .or.gindex:

03/ السليمي،منصف "**مؤتمر أوروبي غربي يقترح بدائل لمعالجة معضلة الهجرة غير الشرعية**" .يوم 25/04/25 على الساعة 10:00 على الموقع:.9%/ http://www.dettreft de

04/ حسيني،د.زكريا ."**الأمن القومي**"، يوم 2015/04/04 على الساعة :21.22 على الموقع: www.politics:ar.com/.ar/index.php/permalink/3056.html

05/ طاهر ، أحمد. "**إختيار شنغن:سياسات الهجرة و تأثيرها على الوحدة الأوروبية**" ،يوم: 2015/04/25 على الساعة 13:00 على الموقع:www.siyasa.orq.eg/News Q /1792.aspx

06/ كوردا ،كارمن ." **إعادة اكتشاف الانتماء الديني في عملية الهجرة** "، يوم 2015/04/22 على الساعة 21 :32 على الموقع : studiomediterraneo.com/aree-geographie /europa.www.contro

07/ مطلوع ،محمد. "**التجديد الشامل للأمن والتعاون مع المنظمات الأوروبية** "،يوم 2015/04/07 على الساعة : 21.57 على الموقع:

08/ " **منتديات ستار تايمز**" www.startimes.com/F.spx?T=33045780

09/ ناصر ،سحر. " **الإسلام بعيون الأوروبيون .....تهديد للهوية أم إثراء ثقافي ؟** " يوم 2015/04/22، على الساعة 21.10 على الموقع : .s/423' Islam on line.net/feker/report

10/ نادية ليتيم ،فتيحة ليتيم ."**سياسة الجوار الأوروبية**"،يوم 2014/04/24على الساعة 23:47 على الموقع :www.enpi-inFo. /Main.php ?id=41

11/ نادية ليتيم، فتيحة ليتيم ."**السياسة الدولية** ".1 كانون الثاني/يناير 2011 يوم 2015/04/25 على الساعة 13:23 : على الموقع.www.ALHoukoul.com/artile/4679.

12/ عسكر،نزار. " **الأزمات الاقتصادية في أوروبا تطال الكفاءات العربية المهاجرة**" ، يوم 15/ 04/ 2015 على الساعة 22.40 على الموقع :

http//www.elaph.com /web/economics/2012/02/719723.html

13/ فيلة ،مويتشة ." **التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي** "، **يوم: 2015/04/21 على الساعة : 17:47 على الموقع :**

http://www.echoheirut.com/news.php

14/ غازي ، أبو كشك ."**سياسة الأمن القومي**" ، يوم : 2015/04/04 على الساعة :21:41 على الموقع:http:/www.Aljazeeratalk.net/form/ardives/index.php/t–148098

باللغـــــة الأجنبيـــــــة:

1 -Oxford Learneds ,**pocket Dictionnary** ,(england :University press,third Edition,2003),p214

2-**Petit larousse** ,(paris :librairie larousse ,1980,)p473

3-la gard , christine. "la France dans l'union européene.france", institut nationale de la statistique et des études economique(insee),2008 .

4-Ian, Gambles .**" l'intégration de sécurité dans les années 90 ",** cahier de chaillot 03, instituted'études de sécurité de l'EUO, 1996,.

5-Nicole, Gnesotto **" .la puissance et l'Europe"** , Paris: presse de la FNSP, 1998.

6-bintakoski, kristuna,and partaer, mira " **concept of european security –implication of european security,"** /implication For Europe on security besearch ; austrair research center 30 april-2009.

7-Dario battistella, ; **"théories des relations internationales"**, (paris :presses de la fondation international 2003.

8-Redacrss,**taux de chomage dans l'union Européen** en 2011 ,le 12/ 04 /2015 ,a: 21:00, sur le site :http :insea fr. Fr. thems

الفهـــــــــــــرس

المقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للهجرة غير الشرعية	
المبحث الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية	03
المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية	03
المطلب الثاني : الطرق المستخدمة في الهجرة غير الشرعية	11
المطلب الثالث : أسباب الهجرة غير الشرعية	13
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية	18
المطلب الأول : مدرسة كوبنهاجن	18
المطلب الثاني: مدرسة باريس	21
المطلب الثالث : مدرسة التبعية	23
الفصل الثاني: ماهية الأمن الأوروبي	
المبحث الأول : مفهوم الأمن الأوروبي	28
المطلب الأول : تعريف الأمن الأوروبي	28
المطلب الثاني : آليات الأمن الأوروبي	37
المطلب الثالث : أبعاد الأمن الأوروبي	41
المبحث الثاني : مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية	43
المطلب الأول : سياسة التحالف	43
المطلب الثاني: التعاون السياسي الأوربي	46
الفصل الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي	
المبحث الأول : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد في أوروبا	51
المطلب الأول : الهجرة غير الشرعية و البطالة في أوروبا	51
المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية والتنمية في أوروبا	55
المبحث الثاني : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الهوية و الأمن في أوروبا	60
المطلب الأول : انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الهوية الأوروبية	60
المطلب الثاني: تهديدات الهجرة غير الشرعية قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001على الأمن الأوروبي.	63
المطلب الثالث : تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001:	66
الفصل الرابع: آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية	
المبحث الأول : الآليات الأوروبية على المستوى الداخلي	71
المطلب الأول : الشرطة الأوروبية(اليوروبول)	72
المطلب الثاني : الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود فرونتكس :Frontex	72
المطلب الثالث : الكلية الأوروبية للشرطة (CEPOL)	73
المبحث الثاني : الآليات الأوروبية على المستوى الخارجي	75
المطلب الأول : الشراكة الاورو متوسطية	75
المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية	76
المطلب الثالث : الاتفاقيات الثنائية الأمنية	80
ـ خاتمة	
ملخص	
المراجع	